نحو مشروع لتنسيق الجهود المصطلحيّة من خلال مركز الملك عبدالله لخدمة اللّغة العربيّ

د/ عبد القادر مُحَمَّد الحسّون

كلية الآداب– جامعة الملك فيصل – المملكة العربية السعودية

المُلخَص

يعدّ مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية الذي أحدث سنة ١٤٢٩هـ مؤسّسة مؤهلة للقيام بدور مهمّ في تنسيق الجهود المصطلحية وتوحيدها، فمن أهدافه المعلنة:

– "المحافظة على سلامة اللغة العربية"

– "إيجاد البيئة الملائمة لتطوير وترسيخ اللغة العربية ونشرها"

– "وضع المصطلحات العلمية واللغوية والأدبية والعمل على توحيدها وترسيخها".

لقد اتخذنا هذه الأهداف منطلقات حاولنا على أساسها بناء مشروع يمكن أن يؤدي إلى تفعيلها وتجسيدها بتحويلها من آمال وتطلعات إلى وقائع ملموسة.

ينبني المشروع الذي نتطلّع إليه على خطوات بحثيّة تجمع بين البحث النظري والعمل التطبيقي فسنحاول في البداية وضع أسس المشروع ومرتكزاته النظريّة ثمّ نعنى بعد ذلك بالمدونة المصطلحية جمعا ووصفا وتبويبا، ثمّ نبيّن كيفية التنسيق بينها وتحويلها إلى رصيد مصطلحي قابل للاستخدام العملي المباشر ومنفتح على النموّ والتطور ومواكب للمستجدات المصطلحيّة في جميع المجالات، وهو ما يضمن حيويّة اللغة العربيّة وسهولة استخدامها للتواصل ومجاراة النسق السريع لتدفق المعلومات والتسميات.

كلمات مفتاحية: المصطلح ، المعاجم المختصّة، المكتبة المصطلحيّة، إدارة المصطلح

مُقَدِمَةُ :

ليس من العسير على الدّارس أن يلاحظ أنّ القضيّة المصطلحيّة تعدّ من أهمّات القضايا المطروحة على اللّغة العربيّة في العصر الحديث، فقد ظلّ الشغل الشاغل لأجيال متلاحقة من الكتاب والدارسين يتمثل في العمل على جعل اللغة العربيّة قادرة على مواكبة هذا العصر والتعبير عن مستجدّاته. والطريف في الأمر أنّ وضعنا اليوم ليس أفضل ممّا كان عليه في بدايات عصر النهضة بل لعلّه أكثر منه تعقيدا. فبعد أن أصبحت العولمة أمرا واقعا وبعد أن كرّست وسائل الاتّصال الحديثة واقعا ثقافيا جديدا يحكمه نسق تواصليّ مفتوح ومتسارع تضاعفت التحديات القائمة وازدادت حدّة وقوّة.

لعلّ أبرز هذه التحدّيات أنّ مواكبة تطوّر المعارف والعلوم أصبح يتطلّب متابعة يوميّة فقد ولّى ذلك العصر الذي كانت فيه الاكتشافات العلميّة والاختراعات الصناعية والتكنولوجية عبارة عن أحداث كبرى تقع في فترات متباعدة ويستغرق نشرها وتعميمها سنوات طويلة، وأصبحنا نعيش في زمن لا يكاد يمرّ منه يوم دون أن يظهر فيه الجديد، ويعلم بظهوره معظم سكّان المعمورة. وإذا كان هذا الوضع يفرض على الأمم المنتجة للمعرفة عملا مصطلحيّا كبيرا لضبط المعلومة وتدقيقها قبل نشرها وترويجها فإنّه يتطلّب من الأمم المستهلكة عملا أكبر، إذ لا يكفي بالنسبة إليها أن تعلم بالجديد وتفهمه، بل ينبغي عليها أن تنقله إلى لغاتها المحليّة، وتجد له فيها الأسماء المناسبة، وليس ذلك بالأمر اليسير، وإن كان أقلّ ما يمكن فعله للبقاء في ركب التاريخ.

إضافة إلى هذا التحدّي الخارجيّ تواجه اللغة العربيّة تحديّات داخليّة لا تقلّ صعوبة وتعقيدا. فعلى الرغم من كثرة الناطقين بالعربيّة في العالم إلاّ أنّها تشكو من وضعيّة غير صحيّة. ذلك أنّ اللّهجات التي تختلف من بلد إلى آخر تهيمن على المستوى التداوليّ المنطوق في حين يقتصر وجود الفصحى على الوثائق المكتوبة وينحصر التعامل بها داخل المؤسّسات الرسميّة. ومن شأن هذا الوضع أن يطرح صعوبات جمّة بالنسبة إلى العمل المصطلحيّ. فلا يخفى أنّ ما يبذله المصطلحيون العرب من مجهودات كبيرة في تعريب المصطلحات وتقييسها يظلّ، في الغالب الأعمّ، عملا نخبويّا محدودا لا تتجاوز ثماره النطاق الأكاديميّ والمؤسساتي الضيّق. أمّا ما يجري في اللغة المتداولة بين الناس وفي مخاطباتهم اليوميّة فإنّه ضرب آخر من الكلام ليس له

علاقة بما تنشره المجامع اللغويّة والمعاجم المتخصّصة من مصطلحات جديدة.[١]

إنّ المتفحّص في تاريخ الأعمال المصطلحيّة الحديثة يلاحظ أنّ العرب كانوا على وعي مبكّر بهذه التحديات القائمة، فقد حرصوا حرصا شديدا على جعل اللغة العربيّة قادرة على مواكبة التطوّر العلمي في الغرب، وكرّسوا جهودا كبيرة فرديّة وجماعيّة لتحقيق هذه الغاية، فنشأت بحكم ذلك حركة مصطلحيّة نشيطة ما انفكّت بمرور الأيّام تزداد نموّا وتطوّرا بقدر ما يزداد الاحتكاك بالحضارة الغربيّة شدّة وتنوّعا. ولعلّ التوقّف عند المحطات البارزة في تاريخ الحركة المصطلحيّة الحديثة بات أمرا ضروريا لتقييم المنجز واستصفائه واستخلاص أهمّ نتائجه.

١- في نشأة العمل المصطلحي العربيّ وتطوّره

يناهز تاريخ الحركة المصطلحيّة الحديثة عند العرب قرنين من الزمن، وإذا ما حاولنا اليوم استقراء هذا التاريخ الطويل قصد الوقوف على المراحل الكبرى التي تكشف عن تطوّر العمل المصطلحي العربيّ أمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيّتين:

تبدأ المرحلة الأولى في العقد الثالث من القرن التاسع عشر وتتواصل إلى أواخر القرن العشرين، وقد تزامنت بدايات الحركة المصطلحيّة مع بدايات عصر النهضة. وإذا ما تدبّرنا أهمّ العوامل التي أدّت إلى نشأة هذه الحركة ألفيناها متّصلة بمظاهر الاحتكاك بالحضارة الغربيّة الحديثة. وقد تنوّعت مظاهر الاحتكاك وشملت مجالات عديدة تتّصل بمختلف مظاهر الحياة، ولعلّ أبرز العوامل التي هيّأت أسباب التأثّر والتفاعل بين اللغة العربية واللغات الأجنبيّة تظهر في إرساء التعليم النظامي في مصر وإرسال البعثات العلميّة إلى البلدان الغربيّة للدراسة والاطلاع على علوم الغرب ومعارفه[٢] وقدوم البعثات المسيحيّة التبشيريّة إلى بلاد الشام[٣] والشروع في تدريس العلوم الحديثة والإقبال على ترجمة الكتب العلمية المرتبطة بهذه العلوم وتدريسها ونشرها[٤]

لقد اصطدم روّاد النهضة العربيّة بعوائق مصطلحيّة متنوّعة عند شروعهم في ترجمة العلوم الغربيّة وتدريسها. فلهذه العلوم مصطلحات كثيرة ليس لها ما يقابلها في اللغة العربيّة، ومن المعلوم أنّ تمثّل المضامين العلميّة الجديدة واستيعابها لا يمكن أن يحصل إلاّ بإيجاد المصطلحات الملائمة لها. وإذا ما نظرنا في الأعمال المترجمة في تلك الفترة لا حظنا من خلالها وعي الرواد الأوائل بهذه العوائق وعملهم على تذليلها. وممّا يدلّ على ذلك أنّهم "حرصوا على تذييل كتبهم بفهارس أو معاجم مفردات صغيرة ملحقة في آخر كلّ كتاب تحتوى على المصطلحات العلمية الأعجمية مع ذكر المقابل أو المرادف العربي لها. وإذا تعذّر إيجاد اللفظ العربي فإنهم كانوا يلجؤون إلى اقتراض اللفظ الأعجمي وتعريبه"[٥].

إنّ الرّجوع إلى حيثيات هذه الفترة يساعدنا على رصد خصوصيات العمل المصطلحيّ والطريقة التي كان يتمّ بها. وتدلّنا المراجع على أنّه كان هناك ضرب من التعاون بين أساتذة المدارس النظاميّة الحديثة وأساتذة جامع الأزهر، فقد كانت الترجمة تتمّ عبر مراحل متتالية تبدأ بنقل المؤلّف إلى اللغة العربيّة من قبل بعض المستشرقين أو من تتلمذ من العرب في المدارس الغربيّة، ثمّ يأتي بعد ذلك دور المحرّر ليضبط الترجمة ويدقّق المصطلحات، لذلك ينبغي له أن يكون من العارفين بالعلم المنقول وباللّغة العربيّة في آن واحد، ثمّ تنتهي الترجمة إلى المصحّح الذي يصلح الأخطاء أثناء طبع الكتاب وهو، في الغالب، شخصيّة أزهريّة. وقد أثمر هذا التعاون أن حازت الأعمال الأولى المترجمة قدرا بارزا من الضبط والدّقة.

ممّا يسترعي الانتباه أيضا أنّ الحرص الشديد على الضبط المصطلحي في بدايات عصر النهضة يتجلّى في ظهور أوّل معجم متخصّص في العلوم الطبيّة. وهو معجم " الشذور الذهبيّة في المصطلحات الطبيّة"، وهو ترجمة لـ"معجم المعاجم الطبيّة" (Dictionnaire des

---

١ - تزخر المكتبة العربيّة بالعديد من المعاجم المختصّة في المجال الطبّي مثلا، وقد عرّبت هذه المعاجم العديد من المصطلحات الطبيّة المتعلّقة بأسماء الأمراض أو الأدوية أو المعدّات، ولكنّ انطلاقا من معاينة الواقع يلاحظ أنّ المصطلحات التي يستخدمها الإطار الطبّي في المستشفيات العربيّة، مشافهة أو كتابة، هي، في الغالب الأعمّ، مصطلحات أجنبيّة (أنجليزيّة أو فرنسيّة). وما يلاحظ في هذا المجال يلاحظ كذلك في مجالات أخرى عديدة كالصناعة والتجارة والسياحة والمعاملات البنكيّة وغيرها.

٢ - أوّل بعثة علميّة أرسلها محمد علي كانت سنة ١٨٥٣ إلى إيطاليا. ثمّ تتالت البعثات بعد ذلك إلى فرنسا وبريطانيا وقد جاوز عدد الطلاّب المرسلين ٣٠٠ طالب. وكان للعديد من هؤلاء الطلاّب دور بارز فيما بعد في نقل العلوم الحديثة وترجمة مصطلحاتها. لمزيد التوسع حول البعثات العلمية في عصر محمد علي يمكن الرجوع إلى عبد الرحمان الرافعي، عصر محمد علي، القاهرة: دار المعارف، ط ٥، ١٩٨٩ (الفصل الثاني عشر: التعليم والنهضة العلمية) ص ص، ٣٩٧-٤٢٢. وانظر كذلك: عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد محمد علي، القاهرة: الخضيري للطباعة، ١٩٩٠.

٣ - في الوقت الذي كانت فيه مصر ترسل بعثات علميّة إلى البلدان الغربيّة كانت بعض البلدان الغربيّة ترسل بعثات مسيحيّة تبشيريّة إلى بلاد الشام. ومثلما كان للبعثات المصريّة دور في حركة النهضة كان للبعثات التبشيريّة دور واضح كذلك في إحداث مدارس عصريّة في بلاد الشام وتدريس العلوم الحديثة فيها. وقد بذل العديد من الأساتذة المسيحيين العاملين في المدرسة الإنجيليّة والكليّة الأمريكيّة في بيروت أمثال كرنيلوس فانديك (١٨١٨-١٨٨٥) وجورج بوست (١٨٣٨-١٩٠٩) ويوحنا رتبات (١٨٢٧-١٩٠٨) جهودا كبيرة في ترجمة الكتب العلميّة وتأليفها وضبط مصطلحاتها. انظر: محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨، ص ص ٦١ -٧١.

٤ - أنشأ محمد علي مدارس نظاميّة لتدريس العلوم الحديثة كالعلوم العسكرية والطبية والهندسة والزراعة والصناعات والفنون، كما أنشأ مدرسة للألسن والترجمة وجعل اللغة العربيّة هي لغة التعليم في هذه المدارس. واستقدم أساتذة غربيين للتدريس، فكان لهم دور أساسيّ في العمل على ترجمة العلوم العصريّة إلى اللغة العربيّة. وأوّل هؤلاء الأساتذة الطبيب الفرنسي أنطوان بارتلمي كلوت Antoine Barthelmy Clot، الذي قدم إلى مصر سنة ١٨٢٥ وعيّن طبيباً ورئيساً لجراحي الجيش المصري آنذاك، وقد أنشأ بطلب من محمّد علي مدرسة للطبّ سنة ١٨٢٧، وكان أوّل كتاب طبي ترجم في هذه المدرسة إلى اللغة العربية هو كتاب (القول الصريح في علم التشريح) وهو من تأليف (بايل Bayle)، وبه زيادات للطبيب (كلوت)،وقد ترجمه يوحنا عنحورى عن الايطالية، وطبع في مطبعة المدرسة عام ١٨٣٢ . انظر: جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافة في عصر محمد علي، القاهرة: دار الفكر العربي،١٩٥١ ، ص ١٨-٢٠.

٥ - محمد علي الزركان، الجهود اللغويّة في المصطلح العلميّ الحديث، ص٤٠.

dictionnaires de médecine) لفابر (Fabre). وقد تعاون على ترجمته أساتذة مدرسة الطبّ وتولى الشيخ مُحَمَّد بن عمر التونسي تحريره وترتيبه والإشراف عليه. و لا شكّ في أنّ ظهور هذا المعجم المختصّ في تلك الفترة يدلّ على وعي مبكّر بأهميّة العمل المصطلحي والحاجة الماسّة إليه لامتلاك ناصية العلوم الحديثة، وقد عبّر التونسي عن هذا الوعي بربطه بين كثرة ترجمات الكتب الطبيّة والحاجة إلى معجم يتضمّن مصطلحات هذا العلم.(٦)

والحاصل من كلّ هذا أنّ الحركة المصطلحيّة العربيّة خلال القرن التاسع عشر أفرزت بروز مدرستين مصطلحيّتين هما المدرسة المصريّة والمدرسة السوريّة، ولئن اختلفت ملابسات نشأة هاتين المدرستين فإنّهما تلتقيان في توجّه واحد، إذ تعمل كلّ منهما على تعريب العلوم الغربيّة الحديثة وتدريسها ممّا أدّى إلى إثراء اللغة بالعديد من المصطلحات الجديدة.

أمّا المرحلة الثانية من مراحل الحركة المصطلحيّة العربيّة الحديثة فإنّها تمتدّ خلال القرن العشرين. وقد تسارع نسق التطوّر العلميّ في هذا القرن، كما ازداد الاحتكاك بين البلدان العربيّة والبلدان الغربيّة، لذلك شهدت الحركة المصطلحيّة تطوّرات متلاحقة من الناحيتين الكميّة والنوعيّة، على أنّ عوامل التطوّر ليست خارجيّة فحسب وإنّما تعود كذلك إلى إنشاء مؤسّسات عربيّة رسميّة مختصّة تولّت الاهتمام بقضايا المصطلح، وقد أدّى ذلك إلى حشد إمكانات ماديّة وبشريّة وعلميّة ضخمة تتجاوز الإمكانات الفرديّة المحدودة. ومن الملاحظ أنّ إحداث هذه المؤسّسات قد تمّ بشكل تدريجيّ يمكن إبرازه بالتمييز بين ثلاثة أطوار أساسيّة:

- **الطور الأوّل** تمّ فيه إنشاء المجامع اللغويّة في بعض الأقطار العربيّة، فقد ظهر المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩١٩ والمجمع العلمي بالقاهرة سنة ١٩٣٢ والمجمع العلمي العراقي سنة ١٩٤٧ ومجمع اللغة العربيّة الأردني سنة ١٩٦٧. وقد تولّت هذه المجامع الاهتمام بالقضايا اللغويّة والمصطلحيّة. وكان من أهداف إنشائها متابعة ما يجدّ من مصطلحات حديثة، والعمل على إيجاد مرادفات لها باللغة العربيّة، وتعريب العلوم للإسهام في تعريب التعليم، وتعريب لغة الإدارة وألفاظ الحضارة، والسهر على سلامة اللغة. ولئن عملت المجامع اللغويّة على تحقيق هذه الأهداف، وبذلت جهودا كبيرة في إثراء اللغة العربيّة بالمصطلحات الجديدة في العلوم والحضارة، فإنّ مردودها لم يكن محلّ ارتياح، ممّا جعلها تتعرّض للنقد، وتبدو قاصرة عن أداء المهمّات التي أحدثت من أجلها. ويكمن قصورها في أنّها ظلّت محكومة برؤية قطريّة ضيّقة، ممّا كرّس ظاهرة التعدّد في المصطلح الواحد، كما أنّها لم تستطع مواكبة النسق السريع لظهور المصطلحات وانتشارها، إذ كانت أعمالها غالبا ما تأتي متأخّرة عمّا يجري في واقع الاستعمال اللغويّ. ولعلّ هذه الأسباب هي التي دفعت إلى التفكير في إنشاء مؤسّسات مصطلحيّة جديدة تعمل على تنسيق الجهود وتوحيد المصطلحات.

- **الطور الثاني** تميّز بالعمل على إيجاد مؤسسات مشتركة تتولى التنسيق بين البلدان العربيّة في مجال العمل المصطلحي ويمكننا في هذا الصدد أن نذكر المؤسّسات التالية:

١- مكتب تنسيق التعريب وقد انبثق عن مؤتمر التعريب الأوّل الذي عقد بالرباط سنة١٩٦١. وعقد المكتب الدورة الأولى لمجلسه التنفيذي بالرباط بتاريخ ١٩ /٢/ ١٩٦٢، وفي ١٩٦٩/٣/١٦ ألحق بجامعة الدول العربية، وفي ١٩٧٢/٥/٨ ألحق بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد حدّد المكتب أهدافه الأساسيّة في نظامه الداخلي الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧ في ما يلي: "يقوم المكتب بالإسهام الفعّال في الجهود التي تبذل في الوطن العربي للعناية بقضايا اللغة العربية ومواكبتها للعصر، واستجابتها لمطالبه، وذلك عن طريق:

أ- تنسيق الجهود التي تبذل للتوسع في استعمال اللغة العربية في التدريس بجميع مراحل التعليم وأنواعه ومواده، وفي الأجهزة الثقافية ووسائل الإعلام المختلفة.

ب- تتبّع حركة التعريب وتطور اللغة العربيّة العلميّة والحضاريّة في الوطن العربيّ وخارجه، بجمع الدراسات المتعلّقة بهذا الموضوع ونشرها أو التعريف بها.

ج- تنسيق الجهود التي تبذل لإغناء اللّغة العربيّة بالمصطلحات الحديثة ولتوحيد المصطلح الحضاري في الوطن العربي بكل الوسائل الممكنة.

د- الإعداد للمؤتمرات الدوريّة للتعريب(٧).

ولتحقيق هذه الأهداف أنجز المكتب العديد من الأعمال التي أسهمت في تطوير العمل المصطلحي وتنسيق الجهود المبذولة فيه، من ذلك إصدار مجلّة متخصّصة في القضايا اللغويّة والمصطلحيّة هي "مجلّة اللسان العربي"، وإعداد مشاريع المعاجم المختصّة، وعقد الندوات العلميّة.(٨)

٢- اتحاد المجامع اللغويّة العربيّة: تأسّس سنة ١٩٧٠، وكانت الغاية من إنشائه العمل على توحيد المصطلحات، وقد حاول تحقيق هذا الغرض بتنظيم ندوات علميّة دوريّة تخصّص كلّ ندوة منها لمجال محدّد من مجالات العمل المصطلحي.(٩)

---

٦ - أورد ذلك كلّ من جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربيّة، ج٤، القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٧، ص١٨٦. وأورده أيضا جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة في عصر محمد علي، ص ١٩٢ نقلا عن مقدّمة كتاب "الشذور الذهبيّة".

٧ - أحمد شحلان، جهود مكتب تنسيق التعريب في قضايا اللغة العربية والتعريب خلال ثلاثين سنة، اللسان العربي،ع٤٤ ، ١٩٩٧، ص٥.

٨ - ينظم مكتب تنسيق التعريب مؤتمرات وندوات يخصّصها لقضايا التنسيق والبحث عن منهجيات لتوحيد المصطلحات نذكر من ذلك المؤتمر الأوّل بالرباط سنة ١٩٦١ الذي خصّص للاهتمام بالتنسيق وتوحيد الجهود، والمؤتمر الرابع بطنجة سنة ١٩٨١ المخصص للبحث عن منهجيات التعريب وتوحيد المصطلحات، ومن الندوات: ندوة الرباط بالمغرب من ١٨ إلى ٢٠ فبراير ١٩٨١. وندوة عمان بالأردن من ٦ إلى ٩ سبتمبر ١٩٩٣. وقد ركزت الندوتان في أعمالهما، على التصور النظري لمنهجية وضع المصطلحات وترجمتها، بغية إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلحات. راجع الندوات والمؤتمرات على موقع مكتب تنسيق التعريب www.arabization.org.ma

٩ - نظّم الاتّحاد ندوته الأولى بدمشق سنة ١٩٧٢ وخصّصها

٣- المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس: وقد ساعدت على إنشائها الجامعة العربيّة وهدفها الرئيسيّ يتمثّل في توحيد المواصفات والمقاييس في العالم العربي، وقد وافق المجلس الاقتصادي سنة ١٩٦٥ على اتّفاقية إنشاء المنظّمة، ومن الأهداف التي نصّت عليها الاتفاقيّة العمل على توحيد المصطلحات الفنيّة وطرق الفحص والتحليل والقياس بين الدول العربيّة، وذلك بإعداد المواصفات القياسيّة وصناعة المعاجم المتخصّصة، وتتألّف المنظمة من ٢٣ لجنة فنيّة لكلّ لجنة منها اختصاص محدّد، وتختصّ اللجنة الخامسة في علم المصطلح، وعملها يتمثل في تقييس طرائق وضع المصطلحات العربيّة والتنسيق بينها وبين المصطلحات الدوليّة، ويتولّى المعهد القومي للمواصفات والملكيّة الصناعيّة بتونس، وقد أحدث سنة ١٩٨٢ الأمانة الفنيّة لهذه اللجنة.(١٠)

إنّ أهمّ ما يمكن ملاحظته في خصوص هذا الطور الثاني من أطوار الحركة المصطلحيّة في القرن العشرين أنّ المؤسّسات المذكورة قد أنشئت لغاية واحدة تتمثّل في تنسيق العمل المصطلحي العربي وذلك بالبحث عن الآليات والوسائل المساعدة على توحيد المصطلحات مثل صناعة المعاجم المختصّة بحسب الاختصاصات العلميّة والعمل على إخضاع المصطلحات لمقاييس فنيّة موحّدة للتقريب بين المصطلحات العربيّة من ناحية وبينها وبين المصطلحات الدولية من ناحية أخرى، ذلك أنّ مسألة التقييس المصطلحي لا تخصّ اللغة العربيّة لوحدها وإنّما هي ظاهرة مشتركة بين جميع اللغات.

ومن المؤكّد أنّ إحداث المؤسسات التي عرّفنا بها يدلّ على وعي بأهميّة التنسيق المصطلحي ويشي برغبة في تجاوز فوضى المصطلحات التي سادت اللغة العربيّة في العصر الحديث، وإذا انتقلنا من الوعي والرغبة إلى مستوى الفعل والإنجاز لاحظنا أنّ النجاح في تحقيق التطلعات التي أحدثت من أجلها هذه المؤسسات لم يكن بنفس المقدار والدرجة، بل كان متفاوتا، فقد بقيت جهود اتحاد المجامع اللغويّة والمنظمة العربيّة للمواصفات والمقاييس محتشمة لا تكاد تذكر، وفي المقابل هيمن مكتب تنسيق التعريب على العمل المصطلحيّ واحتكر مشاريع المعاجم المختصّة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذا المضمار وما أثمرته من أعمال فإنّ مؤسسات التنسيق المصطلحي مجتمعة لم تتمكّن، في تقديرنا، من حلّ القضايا المتعلّقة بتوحيد المصطلح وسرعة إنتاجه ونشره. ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ آليات العمل ظلّت كما هي ولم تتغيّر إلاّ بعد سنوات طويلة من إحداث هذه المؤسّسات، وبتغيّرها ستنتقل الحركة المصطلحيّة إلى طور جديد في تاريخها يختلف عن الأطوار السابقة.

- **الطور الثالث** شهدت فيه الحركة المصطلحيّة العربيّة نقلة نوعيّة بداية من العقد الثامن من القرن الماضي، وذلك باعتماد الحاسوب في العمل المصطلحي قصد إنشاء بنوك للمصطلحات. وقد بدأ مجمع اللغة العربيّة بالأردن اعتماد الحاسوب سنة ١٩٨٩، فقام بتخزين جميع المصطلحات التي أقرّها باعتماد نظام يتلاءم مع المواصفات العالميّة الخاصّة بالعمل المصطلحيّ، وقد تمّ تخزين نحو ٢٠ ألف مصطلح موزّعة على اختصاصات علميّة مختلفة أي في شكل معاجم إلكترونيّة متخصّصة. واتّخذ هذا الرصيد قاعدة لبناء بنك مصطلحي تابع للمجمع.

وفي سنة ١٩٩٤ قام مكتب تنسيق التعريب بإنشاء بنك مصطلحي لتخزين المصطلحات وتغميطها وتبويبها وتحديثها. وكانت أهدافه من إنشاء هذا البنك تجميع المصطلحات في مختلف ميادين المعرفة ومواكبة ما يستجدّ منها وخلق مركز لتطوير علم المصطلح المحوسب. وقد استغلّ المكتب لبناء قاعدة المعلومات ما أصدره من معاجم موحّدة والقوائم المصطلحيّة المنشورة في مجلّة "اللسان العربي" فاجتمع له من ذلك زهاء ١٤٠ ألف مصطلح.

كما أنشأ معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط سنة ١٩٧٨ بنكا مصطلحيّا يعرف ببنك مُعَرّبي LEXAR (المعجم العربي Lexis Arabe) وهو "قاعدة معطيات معجميّة تهدف إلى حصر شامل للمصطلحات والكلمات العربيّة ، وذلك من مصادرها المختلفة الرسمية(مثل المجامع ومكتب تنسيق التعريب) وغير الرسمية (مثل المعاجم المنشورة)، ويستخدم بنك معربي حاسوبا كبيراً (main frame) من إنتاج "أي بي إم" ومطاريف (terminals) طورها بنفسه. أما برمجية التشغيل فهي برمجيّة لإدارة قواعد المعطيات بنيت على برمجية استعيرت من وكالة الفضاء الأوربية، تسمى (questar). وهي برمجية قوية تسمح بالاستعلام باعتماد أجزاء ثلاثة من المصطلح عن طريق ما يسمى بالقطع من اليمين أو اليسار (right or left truncation) أو الاثنين معا".(١١)

وفي مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في الرياض تمّ إنشاء بنك "باسم"(البنك الآلي السعودي للمصطلحات) سنة ١٩٨٣، واللغات التي يتعامل معها هي: العربية، والانجليزية، والفرنسية، والألمانية، وقد تمّ جمع المعلومات المصطلحيّة من مصادر مختلفة تشمل المجامع ومكتب تنسيق التعريب وإصدارات الهيئات الأخرى المعنية بالتعريب في العالم العربي والمعاجم المنشورة وبعض بنوك المصطلحات العالمية. وتشمل المعلومات الأساسية المصطلح العربي والمصطلح الأجنبي، والتصنيف، والتعريف، ومصادر المصطلحات، ومعلومات نحوية، والكلمة الرئيسية (للمصطلحات متعددة الألفاظ)،

للمصطلحات القانونيّة، والندوة الثانية ببغداد سنة ١٩٧٤ وخصّصت للمصطلحات النفطيّة، والندوة الثالثة بعمان سنة ١٩٧٨ وتناولت المصطلح العلمي العربي في الربع الأخير من القرن العشرين، والندوة الرّابعة بالرباط سنة ١٩٨٤ واهتمّت بتعريب التعليم العالي والجامعي في ربع القرن الأخير. راجع: ابراهيم مدكور، اتحاد المجامع اللغوية العربية في خمس عشرة سنة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، د - ت،

١٠ - راجع في هذا الصدد، محمد أحمد أتيم، اهتمامات المنظمة العربيّة للمواصفات والمقاييس وأنشطتها ضمن ندوة إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي، تونس ١٩٨٥. وزهير المراكشي، التقييس الصناعي وعلاقته بالتقييس المصطلحي، ضمن وقائع ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا، تونس ١٩٨٦.

١١ - محمود اسماعيل صيني، بنوك المصطلحات الآلية (بنوك المعطيات المصطلحية)، اللسان العربي، ع٤٨،١٩٩٩ ،ص٦. ويمكن الرجوع أيضا إلى ليلى المسعودي "قاعدة المعطيات المعجمية: المعربي" في: اللسان العربي، ع٢٥، ص، ٩١-١٠٧.

والمرادفات. ويستخدم "باسم" حاسوبا كبيرا (IBM ES- 9000). أما المطراف فهو من نوع "العربي" الذي طورته إحدى الشركات السعودية بالتعاون مع شركة أجنبية. أما برمجية التشغيل فهي مطورة داخليا، وتدعى (VM-SP). هذا ويتم نظام البحث فيه عن طريق "البحث بالنصّ" (search by text)، ويسمح بصيغ (Formats) مختلفة يحددها المستفيد.(١٢)

وتمّ في المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية في تونس إنشاء بنك "قمم" (قاعدة المعطيات المصطلحية) سنة ١٩٨٦. وقد كان مقترحا ليكون مقراً للشبكة العربية للإعلام المصطلحي الذي أوصت بإنشائه "ندوة التقييس والتوحيد المصطلحيين في النظرية والتطبيق"، وشكلت له هيئة إدارية من بعض المسؤولين في المعهد المذكور من المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات (بيت الحكمة) في تونس، إضافة إلى عدد من الخبراء العرب الآخرين.(١٣)

ومن المشاريع المندرجة في إطار العمل على حوسبة العمل المصطلحيّ مشروع "الذخيرة اللغوية العربية"، وهو مشروع عربيّ انطلق الإعداد له في جامعة الجزائر وتشرف عليه المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم. وقد عرض، لأول مرّة، على مجلسها التنفيذي في ديسمبر ١٩٨٨ فوافق أعضاؤه على تبنيه. وقد عقدت جامعة الجزائر مع المنظمة في ماي ١٩٩١، أول ندوة للمشروع ويرمي مشروع الذخيرة اللغوية العربية إلى إنجاز بنك آلي للغة العربية المستعملة بالفعل (بنك نصوص) ومعجم آلي جامع للغة العربيّة مع المقابل الفرنسي والإنكليزي.(١٤)

تدلّنا الأمثلة المذكورة على أنّ الطور الثالث من أطوار الحركة المصطلحيّة العربيّة في القرن العشرين قد هيّأ العمل المصطلحيّ للانتقال إلى مرحلة جديدة يمكن فيها تجاوز العوائق التي كانت في المراحل السّابقة تحول دون بناء استراتيجيّة مصطلحيّة عربيّة موحّدة، فبفضل ما تتيحه وسائل الاتصال الحديثة من قدرة على تخزين المعلومات وسرعة في نقلها والاستفادة منها أصبح من الممكن الطموح إلى بناء مشروع مصطلحيّ كبير يستجيب لتطلّعات المصطلحيين ويكون قادرا على تجاوز التحديّات القائمة، على أنّ ذلك لا يمكن أن يتحقّق، في اعتقادنا، إلاّ إذا تمّت الاستفادة ممّا تراكم من أعمال مصطلحيّة متنوّعة على امتداد قرنين من الزمن.

وممّا هو حريّ بالانتباه في هذا الطور الثالث من أطوار الحركة المصطلحيّة العربيّة أنّ بنوك المصطلحات التي وقع إنشاؤها قد فرضت واقعا جديدا يتميّز بالسعي إلى تنسيق الجهود والحرص على الاستفادة ممّا تتيحه جهود المؤسسات الدولية والعربيّة في مجال العمل المصطلحي.

٢- في الحصيلة العلميّة للحركة المصطلحيّة

أنتجت الحركة المصطلحيّة العربيّة التي تواصلت على امتداد قرنين كاملين مدوّنة ضخمة تعدّ بمئات الكتب والمعاجم والمقالات. وقد ظلّت هذه المدوّنة في تزايد مستمرّ يتناسب مع النسق التصاعديّ للحركة المصطلحيّة الذي فرضه ازدياد قوّة التحديّات القائمة أمام اللغة العربيّة في العصر الحديث، ولقد تنوّعت الأعمال المصطلحيّة المنجزة وتجاذبتها مشاغل شتّى، فنحت أحيانا منحى الدراسات النظريّة التي تعنى بتأصيل العمل المصطلحيّ وضبط مناهجه وآلياته، وهيمنت عليها أحيانا أخرى الشواغل الإجرائيّة المتعلّقة بترجمة المصطلحات وإصدار المعاجم المتخصّصة تلبية للحاجات العلميّة والتواصليّة المتجدّدة. وإذا ما حاولنا إجراء تصنيف عامّ للأعمال المندرجة في هذه المدوّنة أمكننا التمييز بين صنفين كبيرين: أعمال فرديّة أنجزها باحثون وأخرى جماعيّة صدرت عن مؤسّسات عامّة منها مؤسّسات رسميّة مختصّة في قضايا المصطلح ومنها اتحادات وجمعيات غير مختصّة.

أ- الأعمال الفرديّة: استقطبت القضايا المصطلحيّة اهتمام الدارسين العرب فتفرّغ العديد منهم لدراستها والتوسّع فيها، وأنجزوا أعمالا كثيرة تراوحت بين البحوث النظريّة والدراسات التطبيقيّة. فقد اعتنى بعضهم بالمقارنة بين العمل المصطلحيّ العربيّ القديم والعمل المصطلحيّ الحديث.(١٥) واهتمّ البعض بالتنظير ووضع القواعد لتنميط المصطلحات وتوحيدها.(١٦) وانصرف آخرون إلى تتبّع العمل المصطلحيّ الحديث من خلال البحث في أنشطة المجامع اللغويّة.(١٧) وانشغل غير هؤلاء بالخوض في مسألة التعريب وما تثيره من قضايا.(١٨) ولم يقصر الأفراد جهودهم على البحث في القضايا النظريّة المتعلّقة بعلم المصطلح بل اعتنوا كذلك بتأليف المعاجم المتخصّصة في مختلف المعارف والفنون مثل الطبّ والصيدلة والاقتصاد والحاسب الإلكتروني وغيرها.

ب- الأعمال الجماعيّة: لئن هيمن على الجهود الفرديّة في المجال المصطلحي البحث في القضايا النظريّة فإنّ الشغل الشاغل للهياكل والمؤسّسات ظلّ مركّزا على الجانب الإجرائيّ المتعلّق بوضع

---

١٢ - صيني، بنوك المصطلحات العربيّة، ص١١.

١٣ - صيني، بنوك المصطلحات العربية، ص ١٠.

١٤ - عبد الرحمان الحاج صالح، ورقة حول مشروع الذخيرة اللغوية، اللسان العربي، ع٤٧، ١٩٩٩، ص١.

١٥ - نذكر من الدارسين الذين اهتموا بالدراسة المصطلحية المقارنة مصطفى الشهابي، المصطلحات العلميّة في اللغة العربيّة بين القديم والحديث، ط٢/ المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٦٥. و جواد حسني سماعنه، المصطلحية العربية بين القديم والحديث(مشروع قراءة)، اللسان العربي، (ع ٤٩)، ٢٠٠٠.

١٦ - محمد رشاد الحمزاوي ، المنهجيّة العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦.

١٧ - لقد كان نشاط المجامع اللغويّة موضوعا لاهتمام العديد من الدّارسين نذكر من بينهم:
- محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨.
- محمد رشاد الحمزاوي، مجمع اللغة العربيّة في دمشق، تونس: دار التركي، ١٩٨٨.
- شوقي ضيف، مجمع اللغة العربيّة في خمسين عاما، القاهرة: مجمع اللغة العربيّة، ١٩٨١.
- عمر رضا كحالة، الألفاظ المعرّبة والموضوعة الواردة في السنوات العشر الأولى من مجلّة المجمع العلمي بدمشق، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق،١٩٧٢.

١٨ - انظر مثلا، محمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ١٩٨٠. و قاسم طه سارّة، التعريب جهود وآفاق، دمشق: دار الهجرة، ١٩٨٩.

المصطلحات وتأليف المعاجم. وقد كانت المجامع اللغويّة تصدر مجلاّت دوريّة تنشر فيها أعمال أفرادها وتصدر فضلا عن ذلك كتبا تتضمّن قوائم من المصطلحات التي أقرّتها. فالمجمع العلمي العراقي، مثلا، أصدر سنة ١٩٦٢ كتاب "المصطلحات العلميّة"، وقد تضمّن مجموع المصطلحات التي أقرّها منذ إنشائه في القانون الدستوريّ والإلكترون وعلوم الفضاء وعلم التربية وعلم التربية البدنيّة وسكك الحديد. ثمّ أصدر سنة ١٩٨٢ مجموعة ثانية تضمّنت مصطلحات جديدة موزّعة على الفيزياء وعلم الأحياء والهندسة المدنيّة وعلم الريّ وعلم الغابات وعلم النفس والأمراض العقليّة. ثمّ أصدر مجموعة ثانية بنفس العنوان سنة ١٩٨٤ وردت فيها مصطلحات موزّعة على الفيزياء النوويّة والكيمياء التحليليّة والهندسة المدنيّة والمراعي والتربيّة.

أمّا مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة فقد نشر القوائم المصطلحيّة التي أقرّها في مجلّدات مستقلّة بلغت سنة ١٩٨٨ ثمانية وعشرين مجلّدا تضمّنت ما يزيد عن ٦٠ ألف مصطلح، وأصدر بالإضافة إلى ذلك مجموعة من المعاجم المتخصّصة نذكر من بينها معجم الجيولوجيا (١٩٦٥) والمعجم الجغرافي (١٩٧٤) ومعجم الكيمياء والصيدلة (١٩٨٣) ومعجم الفيزيقا (١٩٨٤).

وفضلا عمّا نشره مكتب تنسيق التعريب في "مجلّة اللسان العربي" التابعة له من بحوث ودراسات مصطلحيّة نشر أيضا العديد من المعاجم التي أعدّها في إطار خطّة مدروسة تبدأ بموضوعات التعليم العام، ثم المهني والتقني وتنتهي بموضوعات التعليم العالي والجامعي. وقد جعل كلّ معجم منها مختصّا بمجال معرفيّ محدّد وأطلق عليه تسمية "المعجم الموحّد"، فمنها مثلا المعجم الموحّد في اللسانيات (٢٠٠٢) والفيزياء العامّة والنوويّة (١٩٨٩) والرياضيات والفلك (١٩٩٠) والموسيقى (١٩٩٢) والكيمياء (١٩٩٢) والصحّة وجسم الإنسان (١٩٩٢) والآثار والتاريخ (١٩٩٣) وعلم الإحياء (١٩٩٤) والجغرافيا (١٩٩٤) والتجارة والمحاسبة (١٩٩٥) والطاقات المتجدّدة (١٩٩٦) والعلوم الإنسانيّة (١٩٩٧) والقانون (١٩٩٦) والسياحة (١٩٩٦) والزلازل (١٩٩٦) والجيولوجيا (٢٠٠٠) والاقتصاد (٢٠٠٠) والنفط (١٩٩٩) والبيئة (١٩٩٩) والهندسة الميكانيكيّة (١٩٩٩) والتقنيات التربويّة (١٩٩٩) والإعلام (١٩٩٩) والفنون التشكيليّة (١٩٩٩) والأرصاد الجويّة (١٩٩٩) والمياه (٢٠٠٠) والمعلوماتيّة (٢٠٠٠) والاستشعار عن بعد (٢٠٠٠) وعلوم البحار (٢٠٠٠) والحرب الإلكترونيّة (٢٠٠٤) وتقانات الأغذية (٢٠٠٤).[١٩]

إضافة إلى المعاجم التي صدرت عن المؤسسات المصطلحيّة المختصّة شاركت العديد من المؤسّسات العامّة والمنظمات والجمعيات والاتحادات في إثراء المكتبة المصطلحيّة بالعديد من المعاجم المتخصّصة في المجالات التي تنشط فيها نذكر منها:

- وزارة الدفاع السوريّة: المعجم العسكري ١٩٦١، المعجم الكهربائي الإلكتروني ١٩٧٥.
- اتحاد الأطباء العرب: المعجم العربي الطبي الموحد، بغداد ١٩٧٣.
- اتحاد المهندسين العرب: المعجم الموحّد الشامل للمصطلحات الفنيّة والهندسة، الكويت ١٩٨٦.
- منظمة الأقطار العربيّة المصدّرة للنفط: مصطلحات اقتصاديات الطاقة، الكويت، ١٩٨٠.
- معهد الإنماء العربي: ترجمة معجم ماكروهيل: معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا، ١٩٨٥.
- هيئة الطاقة الذريّة: معجم المصطلحات العلميّة والتقنيّة في الطاقة الذريّة، دمشق ١٩٨٦.[٢٠]

إنّ ما ذكرناه من أمثلة من المدوّنة المصطلحيّة يدلّنا على أنّ الشأن المصطلحي ببعديه النظريّ والتطبيقيّ قد نال العناية الفائقة واستقطب جهودا كبيرة. فالأعمال المنجزة تربو عن الإحاطة والحصر وتبدو في غاية الثراء والتنوّع. ولا شكّ في أنّ هذا الرصيد الضخم من الأعمال يوفّر المادّة الضروريّة لبناء قاعدة بيانات لمكتبة مصطلحيّة يمكن أن تكون أداة مفيدة لخدمة قطاعات واسعة من المستفيدين سواء كانوا من المترجمين أو الباحثين المختصّين أو لتلبية الاحتياجات التواصليّة لعامّة النّاس.

٣- تنسيق الجهود المصطلحية: الرهانات والآليات

لطالما كان التطلّع لتنسيق الجهود في المجال المصطلحي رهانا وتطلعا سعى إليه المصطلحيون العرب منذ بدايات الحركة المصطلحية الحديثة، فأسّسوا المجامع اللغوية وكان من مهامّها الأساسية أن "تتولّى صيانة العربية وإحياء تراثها ووضع قواعد لاستعمال الألفاظ الأجنبية لجعلها لغة تواكب ركب اللغات الحديثة المتقدمة، وتعيش معها جنبا إلى جنب، وتتبادل معها عمليّة التأثير والتأثّر."[٢١] ولئن بذلت المجامع جهودا مهمّة في هذا المضمار، كما سبق أن بيّنا، فإنّ عوامل شتّى حالت دون تنسيق جهودها وتوحيد أعمالها، فقد نشأت في إطار الدولة القطرية وارتبطت بحدودها وبقي نشاط كلّ منها محدودا بالبلد الذي نشأ فيه، فالغالب على تركيبة كلّ مجمع من هذه المجامع أن يكون جلّ أعضائه القارّين من المحليين، وإذا أتيح للغويين عرب من غير بلد المنشإ أن ينضموا إليه فإنّ دورهم لا يتجاوز عادة دور المراسلين[٢٢]

---

١٩ - انظر قائمة المعاجم الموحّدة التي أصدرها مكتب تنسيق التعريب على موقع المكتب، / http://www.arabization.org.ma

٢٠ - لمزيد التوسع حول دور الجمعيات والمنظمات والاتحادات في إثراء المكتبة المصطلحية بعاجم متخصّصة انظر: محمد علي الزركان، الجهود اللغويّة في المصطلح العلميّ الحديث، الباب الثالث الفصل الثاني ص ص ٢٥١ - ٢٩٠.

٢١ - ابراهيم الحاج يوسف، دور المجامع اللغوية في التعريب، طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ٢٠٠٢، ص٩.

٢٢ - لعلّ الاستثناء الوحيد في هذا يخصّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد كان يختار أعضاءه العاملين من غير تقيّد بالجنسية، وذلك خاصة بعد أن استقلّ بذاته بداية من سنة ١٩٥٥. وهذا على خلاف المجامع الثلاثة الأخرى أي الدمشقي والعراقي والأردني، فقوانينها الداخلية تميّز بين العاملين والمراسلين بحسب الجنسية.

لقد كان للعوائق الجغرافية والسياسية أثر بالغ في عمل المجامع اللغوية فقد كرست واقع الانقسام بينها وجعلتها بمثابة الجزر المنفصلة والمتباعدة، فهي لا تعمل وفق رؤية استراتيجية موحّدة، ولا تتقاسم الاهتمام بقضايا اللغة والتعريب على نحو يمكن أن يحقّق التكامل بينها، وإنّما يعمل كلّ منها في إطار معزول ووفق أهداف وبرامج خاصّة، وعلاوة على ذلك لم يكن لهذه المجامع من النجاعة والفاعلية ما هو مطلوب لمجاراة النسق السريع لتطوّر اللغة وتدفّق المصطلحات، فهي تعمل بآليات تقليديّة وتشتغل بنسق بطيء وتنحو منحى النخبويّة ممّا جعلها معزولة عن الواقع غير مؤثّرة فيه إلاّ تأثيرا جزئيا ومحدودا، فهي لا تمتلك وسائل فعّالة للتدخّل في واقع الاستعمال وتوجيهه، لذلك غالبا ما تبقى إنجازاتها رهينة رفوف المكتبات ومخازن الكتب.

لعلّ التفطّن إلى هذا العجز والقصور الذي ارتبط بعمل مجامع اللغة العربيّة هو ما دفع إلى البحث عن حلول وآليات تساعد على التنسيق وتجعل العمل المصطلحي أكثر فائدة وفاعليّة. وفي هذا الإطار تأسّس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية سنة ١٩٧١ وترأسه طه حسين، وتولّى عضويته ممثلون عن المجامع اللغوية العربية مثل حسنى سبح وعدنان الخطيب عن مجمع دمشق، وعبد الرزاق محيي الدين وأحمد عبد الستار الجواري عن مجمع بغداد، و ابراهيم مدكور عن مجمع القاهرة، وعبد العزيز السيد عن الجامعة العربية. وتمثّلت أهمّ أهداف الاتحاد في تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية، وتنسيق جهودها في الأمور المتصلة باللغة العربية وبتراثها اللغوي والعلمي، والعمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية ونشرها. وقد حاولت هذه المؤسسة أن تضطلع بمهمّة التنسيق بين المجامع وتعمل على توحيد المصطلحات الحديثة، فعقدت لذلك العديد من الندوات العلميّة خصّصتها لمحاور مختلفة متصلة بالعمل المصطلحي. فكانت الندوة الأولى سنة ١٩٧٢ بدمشق، والثانية سنة ١٩٧٣ ببغداد، والثالثة بالجزائر سنة ١٩٧٦، والرابعة سنة ١٩٧٨ في عمّان، وانعقدت الندوة الخامسة بالرباط سنة ١٩٨٤، والسادسة بعمّان سنة ١٩٨٧، والندوة السابعة عقدت بتونس ١٩٩٢، والثامنة بدمشق في كانون الثاني ١٩٩٤، والتاسعة بتونس في تشرين الأول ١٩٩٤.

لقد أنجزت هذه الندوات أعمالا متعلّقة بالتنسيق وتوحيد المصطلحات العلمية من ذلك أنّ الندوة الأولى خصّصت لتوحيد مصطلحات في القانون المدني والتجاري والبحري والإداري والتأمين بلغت١٨١١ مصطلحا. وفي الندوة الثانية المخصصة لمصطلحات النفط توصل الاتحاد إلى توحيد ٩٩٧ مصطلحا. وإضافة إلى ما قام به الاتحاد من مجهود في توحيد المصطلح كانت ندواته تفضي إلى توصيات تستهدف البحث عن حلول عمليّة من شأنها أن تساعد على تفعيل منجزات المجامع اللغوية وجعلها مؤثّرة في واقع الاستعمال، فمن هذا القبيل مثلا الدعوة إلى "استعمال الكلمات والاصطلاحات التي أقرّتها المجامع في كتب القراءة المدرسية" والإلحاح على ضرورة "الالتزام باستخدام العربية، وحظر استعمال العامية في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية"[٢٣] والتذكير بأنّ "السبيل الوحيد لتعريب لغة العلم هو المعلم والكتاب، فلابد من أن ندرّس ونحاضر في كلياتنا العلمية باللغة العربية، وعلينا أن نؤلف ونترجم بلغة واضحة سليمة، ونعدّ لكل علمٍ مراجعه العربية. وعلى الجامعات أن تشارك في التشجيع على التأليف والترجمة بالعربية، كي نغني المكتبة العلمية العربية المتخصّصة"[٢٤].

من البيّن أنّ اتّحاد المجامع اللغوية العلميّة العربية قد حاول أن يقدّم الإضافة في العمل المصطلحي بالتركيز على التنسيق بين المجامع اللغويّة والسعي إلى توحيد المصطلحات والبحث عن الآليات التي يمكن أن تفعّل قرارات أهل الاختصاص وتربطها بالاستعمال اليومي للغة، ولكن رغم الجهود المبذولة فقد ظلّ واقع اللغة العربيّة يشكو باستمرار من فوضى المصطلحات وكثرتها وصعوبة السيطرة عليها، ولعلّ ذلك ما دفع إلى التفكير في بعث مؤسّسة مختصّة تتولّى عمليّة التنسيق وتعتني بوضع المصطلحات وتوحيدها وتبحث عن السبل الفعّالة لاستعمال المصطلحات المعرّبة في الحياة العامّة وفي جميع مراحل التعلّم وفي الأنشطة الثقافية والعلميّة والإعلامية. وقد تمّ ذلك بإنشاء مكتب تنسيق التعريب الذي اقتنعت الدول العربية بدوره وبأهمية إحداثه، فانعقدت - تنفيذاً لتوصيات مؤتمر التعريب الأول الذي التأم بالرباط سنة١٩٦١- الدورة الأولى لمجلسه التنفيذي بالرباط في ١٩ فبراير1962، ثم أُلحق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مارس 1969. وعند قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كوكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية في يوليو ١٩٧٠، أُلحق بها هذا الجهاز في مايو/ أيار ١٩٧٢، وكان يسمى آنذاك (المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي).

والهدف الأكبر الذي أحدث مكتب تنسيق التعريب من أجله يتمثّل في العمل على جعل اللغة العربية لغة تعليم ولغة تواصل ولغة البحث العلمي. والآلية الأساسية لتحقيق هذا الهدف هي إعداد المعاجم المصطلحية الضرورية بالتنسيق مع المجامع والهيئات المتخصصّة. وفي ضوء الأهداف المرسومة تحدّدت مهام المكتب في مجموعة من الأعمال هي:

١- تنسيق الجهود التي تبذل لإغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة ولتوحيد المصطلح العلمي والحضاري في الوطن العربي.

٢- تتبع ما تنتهي إليه بحوث المجامع اللغوية والعلمية وكذلك أنشطة العلماء والأدباء والمترجمين مما يمسّ مباشرة قضايا التعريب والمصطلح. وجمع ذلك كله وتنسيقه وتصنيفه تمهيداً للعرض على مؤتمرات التعريب.

٣- تمتين أواصر التعاون المثمر مع المجامع اللغوية العربية ومع كلّ الجهات العربية والدولية المتخصّصة لتحقيق أهداف المكتب.

---

٢٣ - من توصيات الندوة الثالثة المنعقدة بالجزائر سنة ١٩٧٦. ابراهيم مدكور، اتحاد المجامع اللغوية العربية في خمس عشرة سنة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، د - ت، ص٧.

٢٤ - من توصيات الندوة الخامسة المنعقدة بالرباط سنة ١٩٨٤. ابراهيم مدكور، اتحاد المجامع اللغوية العربية في خمس عشرة سنة ، ص١٥.

٤- تنسيق الجهود التي تبذل للتوسع في استعمال اللغة العربية في التدريس بجميع مراحل التعليم وأنواعه ومواده، وفي الأجهزة الثقافية ووسائل الإعلام المختلفة.

٥- تتبّع حركة التعريب وتطور اللغة العربية العلمية والحضارية في الوطن العربي وخارجه، بجمع الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع ونشرها أو التعريف بها.

٦- إعداد المشروعات المعجمية المتخصصة التي تقرّها مؤتمرات التعريب وإصدارها، والإعداد لعقد الندوات والحلقات الدراسية المقررة في برامج المكتب.

٧- إنشاء قاعدة البيانات المصطلحية لتخزين المصطلحات وتصنيفها وتبادل المعلومات والمصطلحات مع البنوك المتخصصة في هذا المجال. سعياً وراء تحقيق معاجم موحّدة وموسوعات عربية متعدّدة المداخل باللغات الأجنبية.

٨- عقد المؤتمرات الدورية للتعريب.

٩- نشر الجهود العلمية في ميدان التعريب وضبط المصطلح والتعريف بها[٢٥].

يتبيّن من خلال المهامّ المذكورة التي رسمها مكتب تنسيق التعريب لنفسه أنّ هذه المؤسسة عملت على جعل تنسيق الجهود وتوحيد المصطلحات أولويّة قصوى لتحقيق الهدف المنشود المتمثّل في جعل اللغة العربية لغة حيّة ومواكبة للعصر وقادرة على أن تكون لغة تعليم وبحث وتواصل. وقد حاول المكتب تنفيذ مهامّه بالاعتماد على آليات تقليدية كإصدار المعاجم المختصة وبعث مجلة دوريّة متخصّصة في القضايا اللغوية والمصطلحية هي مجلّة "اللسان العربي" وإصدار بعض المطبوعات المختلفة مثل كتاب صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية سنة ١٩٨٥ و كتاب الرموز العلمية وطريقة أدائها باللغة العربية سنة ١٩٩٥. وإضافة إلى ذلك سعى مكتب تنسيق التعريب إلى الاستفادة من الأنترنيت ووسائل الاتصال الحديثة فأحدث مرصدا لغويا بالاعتماد على إمكانيات التشبيك والاستعمالات التشاركية التي يتمّ تأمينها عن طريق ما يسمّى "أنظمة تدبير المحتويات" (Content Management) ويقوم المرصد على تصميم بوابة تشاركية مفتوحة تتيح عدة خدمات مثل تمكين المستعمل من البحث في الذخيرة المصطلحية وإعداد قوائم جاهزة توضع على ذمّة الخبراء المتعاملين مع المكتب وقبول اقتراحات تعديل بعض المصطلحات والنظر فيها. ومن المشاريع الحديثة التي يتابع المكتب إنجازها منذ سنة ٢٠١٠ بوابة مشروع "القاموس التقني للعالم العربي "على شبكة الانترنيت، وهو ثمرة تعاون مشترك بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا . ويتولى تنفيذه مكتب تنسيق التعريب بالرباط، التابع للألكسو، والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني . (GTZ) وقد تمّ تصميم موقع القاموس التقني بشكل يجعله سهل المنال وملبياً لاحتياجات المستخدمين باللغات الأربع: عربي - ألماني - إنجليزي – فرنسي. كما يتيح الشكل الإلكتروني التفاعلي للقاموس، التعديل المستمر في محتواه وإضافة مصطلحات مستخدمة في مختلف البلدان العربية، مما سيسهم بلا شك في توحيد المقابلات العربية للمصطلحات العلمية والتقنية في العالم العربي. ويتناول الجزء الأول من هذا القاموس المصطلحات المتداولة في مجال تقنيات السيارات ويشتمل على ما يقرب من خمسة آلاف مصطلح مشفوعة بصور توضيحية وشروحات باللغة العربية [٢٦]. وهذه صورة لواجهة القاموس التقني:

٢٥ - راجع الأهداف والمهام على موقع مكتب تنسيق التعريب : http://www.arabization.org.ma/

٢٦ - راجع موقع مكتب تنسيق التعريب على العنوان الإلكتروني: http://www.arabization.org.ma/

ومن الواضح أنّ شبكة الأنترنيت وفّرت لمكتب تنسيق التعريب إمكانيات أوسع للعمل على توحيد المصطلحات ونشرها وتقريبها من المستعمل، وهو ما يجعل المدونة المصطلحية مدونة نامية ومواكبة لإيقاع العصر ومستجيبة لاحتياجات المستخدمين في القطاعات المختلفة. وفي الحقيقة فإنّ الجهود المبذولة في هذا النطاق لا تقتصر على مكتب تنسيق التعريب وإنّما نجدها كذلك في مؤسسات أخرى تعمل هي أيضا على الاستفادة ممّا توفّره الشبكة لتطوير العمل المصطلحي ودفعه نحو مزيد من النجاعة والسرعة. ولعلّ خير مثال على ذلك أنّ بنك المصطلحات السعودي "باسم" التابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية قام بعقد اتفاقيات مع بنوك المصطلحات العالمية وبعض المؤسسات العلمية المهتمة بالتعريب للقيام بأعمال مشتركة تدعم مجالات التعريب نذكر منها:

- عقد اتفاقية مع شركة "سيمنس" الألمانية، والتي تمتلك بنك «تيم» للمصطلحات. لتعريب أكثر من ٢٥٠٠٠ مصطلح في مجالات الطاقة النووية، الحاسب الآلي، هندسة الطاقة، الكهربائيات المصغرة. وذلك بأن يقوم بنك «تيم» بتزويد «باسم» بالمصطلحات في التخصّصات المذكورة باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية مع التعريف والشرح، ويقوم «باسم» بوضع المصطلحات العربية المقابلة لها.

- عقد اتفاقية مع شركة "كليت" الألمانية للطباعة والنشر، قصد تزويد «باسم» بـ ١٥٠٠٠ مصطلح مُعرّب من المصطلحات العلمية الحديثة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية في الاختصاصات التالية: الكيمياء، الطباعة والنشر، وسائل معالجة الأخشاب «النجارة»، هندسة البناء، والرياضيات.

- استلام ما يقارب ٤٠٠٠٠ مصطلح من المصطلحات الخاصة بالاتصالات السلكية واللا سكلية بالإنجليزية والفرنسية والإسبانية مع مرادفات باللغة العربية، بموجب اتفاقية بين وزارات البرق والبريد والهاتف العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من جهة، وبين الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة من جهة أخرى. وسيقوم البنك الآلي السعودي بتنقيح هذه المصطلحات وتحديثها وفق الأسس العلمية المتبعة في «باسم».

- الاتفاق مع معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، التابع لجامعة الملك مُحَمَّد الخامس في الرباط، على رسم خطة للتعاون في تعريب المصطلحات العلمية وتوحيدها عربياً.

- العمل على التعاون مع بنوك المصطلحات في البلدان المختلفة، مثل بنك «يورو ديكوثوم» التابع لمنظمة الدول الأوروبية المشتركة وبنك «تيرم يوم» التابع للحكومة الكندية، إضافة إلى بنوك المصطلحات الموجودة بعديد من الدول العربية.

لقد تمكّن بنك باسم بفضل هذه الاتفاقيات من تحقيق رصيد مهمّ من البيانات المصطلحية الموثقة يحوي أكثر من ٣٣٩.٠٠٠ سجل مصطلح.[٢٧]

٢٧ - أوردت هذه المعلومات جميلة حسن في مقال لها بعنوان: «باسم».. يحفظ أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ مصطلح علمي، منشور إلكترونيا على العنوان التالي:

وأهمّ ما يمكن استنتاجه من خلال ما تقدّم يتلخّص في أمرين أساسيين:

- **الأمر الأوّل:** يتعلّق بانتشار الوعي بضرورة تنسيق الجهود المصطلحية على المستويين الدولي والعربي. فمن الناحية الدولية أصبح من الضروري أن يكون العمل المصطلحي العربي مرتبطا بالمؤسسات المصطلحية الغربية التي تمثّل مصدرا للمصطلحات الجديدة ونظرا إلى خبرتها الطويلة في مجال العناية بالمصطلح تحديدا وتقييسا، أما من الناحية العربية فإنّ التنسيق بات أمرا لازما حتى لا تضيع الجهود وتتشتت.

- **الأمر الثاني:** يتمثّل في أهميّة دور الوسائل التكنولوجية الحديثة في دفع الحركة المصطلحيّة نحو مزيد من التطور بما وفّرته لها من قدرات عالية للتحكم في الرصيد المصطلحي ومتابعة نسقه المتسارع في التدفّق والتنوّع، فالمصطلحات التي تظهر في مختلف المجالات أصبحت تعدّ بالآلاف والملايين ولم يعد ممكنا التصرّف فيها بالوسائل التقليدية وباعتماد المجهود البشري المحدود.

٤- نحو مزيد من تنسيق الجهود المصطلحية من خلال مركز الملك عبد الله لخدمة اللّغة العربيّة

لاحظنا من خلال استعراض تاريخ الحركة المصطلحية العربية والبحث في رهاناتها ومنجزاتها منذ نشأتها في أواسط القرن التاسع عشر وإلى أيّامنا أنّ المعضلة الأساسية التي ظلّت تجابه جهود المصطلحيين العرب وتقعد بهم عن تحقيق ما ينشدونه من تطلّع إلى تنمية اللغة العربيّة وجعلها مواكبة للعصر إنّما تتعلّق بالدرجة الأولى بقضيّة تنسيق الجهود وتوحيد المصطلحات. وقد لاحظنا كذلك أنّ عمليّة تنسيق الجهود ظلّت تتطوّر بتطوّر الحركة المصطلحية، وتحاول الاستفادة من التجارب العربية والدوليّة، وممّا تتيحه الثورة الرقمية من إمكانيات فائقة للتقارب وتبادل المعلومات وتتبّع المصطلحات. وقد حقّق ذلك نتائج مهمّة في العمل المصطلحي وسهّل أمام المهتمّين بالشأن المصطلحي مزيدا من التعاون وتوحيد الجهود. ولكنّ ما تحقّق لا يغنينا في الحقيقة عن البحث عن مشاريع جديدة تدعّم ما هو قائم وتضيف إليه، فما يطرحه التدقّق المصطلحي على اللغة العربيّة من تحديات كبيرة تتفاقم يوما بعد يوم يدعو بالضرورة إلى مضاعفة جهود المختصّين ويدفع إلى تفعيل دور المؤسسات القائمة وتشريكها في تحمّل المهامّ الجسيمة التي يطرحها علينا وضعنا الحضاري القائم، وذلك باقتراح المشاريع العلميّة التي من شأنها أن تكون منطلقات لرسم أهداف واستراتيجيات تساعد على مواجهة التحديات وتحقيق الرهانات.

وفي هذا السياق يتنزّل مشروع التنسيق المصطلحي الذي نقترحه ونأمل أن يتبنّاه مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربيّة، فهو مؤسسة قائمة وقادرة على تطوير عملها من خلال المشاريع العلميّة التي تتناسب مع توجّهاتها وأهدافها، وقبل أن نفصّل القول في أركان المشروع ومكوّناته سنعرّف أوّلا بالمركز.

أ- التعريف بمركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية

أنشئ المركز بأمر ملكي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بتاريخ ١٤٢٩/٧/٢٣هـ يقضي بالموافقة على إنشاء "مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية"، ثمّ صدر تنظيم المركز بقرار من مجلس الوزراء في ١٤٣١/٤/٦هـ الموافق لـ ٢٠١٠/٣/٢٢. وقد نصّ القرار على أنّ للمركز "شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، ويكون مقرّه في مدينة الرياض، وله فتح مكاتب داخل المملكة وخارجها"، يشرف عليه وزير التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ويتولّى إدارته مجلس أمناء يتألّف من رئيس وثمانية أعضاء غير متفرغين من ذوي الاختصاصات والمهارات العلمية والتميز والخبرة في مجال اللغة العربية من داخل المملكة وخارجها، ويكون تعيينهم وتحديد الرئيس ونائبه بقرار من المشرف العام على المركز لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وحدّدت للمركز سبعة أهداف أساسية هي:

١- المحافظة على سلامة اللغة العربية.

٢- إيجاد البيئة الملائمة لتطوير وترسيخ اللغة العربية ونشرها.

٣- الإسهام في دعم اللغة العربية وتعلمها.

٤- العناية بتحقيق ونشر الدراسات والأبحاث والمراجع اللغوية.

٥- وضع المصطلحات العلمية واللغوية والأدبية والعمل على توحيدها ونشرها.

٦- تكريم العلماء والباحثين والمختصين في اللغة العربية.

٧- تقديم الخدمات ذات العلاقة باللغة العربية للأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية.[٢٨]

ومن النشاطات التي قام بها المركز لخدمة اللغة العربية تنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش، وحاول على الصعيد الدولي مدّ جسور التعاون وبحث سبل دعم اللغة العربية في عدد من البلدان مثل روسيا وأوغندا وتركيا والسنغال وسنغافورة وماليزيا وباكستان وأندونيسيا والهند. أمّا في مجال تنسيق الجهود التكاملية في خدمة اللغة العربية فقد عمل المركز على عقد اجتماعات تشاورية مع عدد من الجامعات والمنظمات والجمعيات المعنية بخدمة اللغة العربية داخل المملكة وخارجها للبحث في سبل التكامل وآليات التعاون.

لا شكّ أنّ استراتيجية المركز والأهداف التي يتطلّع إلى إنجازها تؤهّله، في اعتقادنا، ليضطلع بدور تنسيقي مهمّ يمكن أن يحدث نقلة نوعية في مجال العمل المصطلحي، فالملاحظ أنّ سياسة المركز تتّسم بالانفتاح، فمجلس الأمناء الذي يسير شؤون المركز يتكوّن، كما

http://www.arabicl.org.sa/sher.php?action=show2&id=16

ووقع الاطلاع عليه بتاريخ: ١٥ - ٠١ - ٢٠١٥.

٢٨ - راجع: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية التأسيس والانطلاقة وتنظيم المركز على الموقع: http://www.kaica.org.sa/centermembers/2

ذكرنا، من مجموعة من الأعضاء المختصّين بصرف النظر عن جنسياتهم، ومن المؤكّد أنّ هذا الاختيار يرمي إلى ضمان البعد الدولي للمركز وإبعاده عن المحلّية الضيقة، وقد تضمن النظام الأساسي أيضا الإشارة إلى أنّ للمركز أن يفتح فروعا له داخل المملكة وخارجها، وقد تجسّد هذا التوجّه الدولي في أنشطة المركز التي توزّعت على العديد من البلدان. إنّ هذا التوجّه يشجّعنا على تصوّر دور تنسيقي موسّع يتيح للمركز تحقيق مزيد من الإشعاع ويمكّنه من تجسيد أهدافه المعلنة وتحويلها إلى إنجازات تخدم اللغة العربيّة وتضمن لها التطوّر والانتشار وتساعد على مجابهة التحديات التي يفرضها واقعنا الحضاري في عالم معولم يحتاج إلى جهود مضاعفة لمسايرته دون الذوبان فيه

ب- المشروع المقترح: أركانه وآليات تنفيذه

ينبني المشروع التنسيقي الذي نقترح أن يتبنّاه مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربيّة ويعمل على تنفيذه على محورين متكاملين يمكن من خلالهما توفير أرضية مناسبة لتنسيق المجهودات المصطلحية سواء تلك التي يقوم بها الأفراد أو التي تشرف عليها المؤسسات. ويتمثّل هذان المحوران في إنشاء مكتبة مصطلحية رقمية ورسم سياسة عامّة لإدارة المصطلح.

١- في الحاجة إلى المكتبة المصطلحيّة وكيفيّة إنجازها

يتنزّل مشروع "المكتبة المصطلحيّة" في إطار مشروع أكبر دعا إليه عبد اللطيف عبيد وسمّاه مشروع "المرصد المصطلحي العربي" الذي يمكن أن يكون أداة لدعم البنية التحتيّة العلميّة والمؤسسيّة للعمل المصطلحي. فمن أركان المرصد المصطلحيّ عمليّة الرصد البيبليوغرافي الشامل للإصدارات المصطلحيّة والمعجميّة.[٢٩] وقد باتت هذه العمليّة اليوم ضروريّة بعد أن تراكمت الأعمال المصطلحيّة، فتشكّلت مدوّنة ضخمة تكاتفت في إنتاجها جهود الأفراد والمؤسّسات، ولكنّ هذه المدوّنة لم تخضع، على أهميتها، لعمل مستقلّ يعنى بجمعها وتبويبها لتعمّ فائدتها وتكون في متناول المستفيدين منها من مصطلحيين ومترجمين ومؤلفي معاجم وغيرهم.

لقد تولّد التفكير في مشروع المكتبة المصطلحيّة من باعثين أساسيين:

يتمثّل الباعث الأوّل في ما لاحظناه من كثافة وتنوّع في المدوّنة المصطلحيّة الحديثة مع غياب التنسيق بين المهتمّين بهذا الشأن، وهو وضع لا نأمن معه أن يؤدّي أحيانا إلى إضاعة الجهود بتكرار أعمال سبق إنجازها والخوض في إشكاليات وقع الفراغ منها. وبالرغم من أنّ المؤسسات المصطلحيّة التي أنشئت في البلدان العربيّة قد قامت بدور لا يستهان به في التقريب بين الباحثين وفي إخضاع العمل المصطلحيّ لبرامج مسبقة فإنّها لم تتمكّن، في نظرنا، من توجيه العمل المصطلحيّ وجعله يتطوّر وفق نسق تصاعديّ معلوم، ويعزى ذلك، فيما يبدو، إلى أسباب كثيرة لعلّ أبرزها أنّ هذه المؤسّسات ظلّت منذ إحداثها مشغولة بمتطلّبات الواقع محكومة بمتابعة ما يجدّ في البلدان الغربيّة، فمنعها ذلك من بناء استراتيجيّة مصطلحيّة تستطيع أن تستوعب ماضي اللّغة وحاضرها ومستقبلها لتتمكّن من مواجهة التحدّيات القائمة والتغلّب عليها، وهو ما يحتاج، في نظرنا، إلى البحث عن حلول جذريّة وشاملة. ولا يكون ذلك، دون شكّ، إذا ما ظلّت الجهود متفرّقة والأعمال متراكمة يكرّر بعضها بعضا دون علم.

أمّا الباعث الثاني فإنّه ينبع من إدراك الإمكانات الهائلة التي أصبحت تتيحها تكنولوجيات المعلومات الحديثة للسيطرة على المدوّنات المنجزة وتعميم الاستفادة منها. ففي هذا العصر الذي شاع فيه استخدام شبكات الاتّصال في شتّى المجالات لما توفّره للمستخدم من جهد ووقت ومال بات من الضروريّ والممكن تجاوز العوائق الماديّة وغير الماديّة التي كانت تحول دون تنسيق الجهود وتوظيفها من أجل بلوغ غاية موحّدة. وإذا ما ربطنا ذلك بالعمل المصطلحيّ العربيّ تبيّن لنا أنّ قضايا التعريب والمحافظة على سلامة اللّغة التي أرهقت الأجيال السابقة واستنزفت جهودا وأموالا كثيرة أصبح من الضروريّ اليوم التعامل معها وفق تصوّر جديد يعتمد على توظيف آليات الاتّصال الحديثة لتجميع الجهود والتنسيق بينها وربطها ببرامج عمل موحّدة. وليس أفضل في هذه الحالة من أن يتمّ الانطلاق من تجميع المدوّنة المصطلحيّة المنجزة حتّى تكون قاعدة تنبني على أساسها الأعمال اللاّحقة.

إنّ إنجاز هذا المشروع الذي هو لبنة في مشروع أكبر منه لا يبدو لنا أمرا عسيرا ومتعذّرا، إذ يمكن الاستفادة فيه ممّا هو منجز في بعض المواقع الإلكترونيّة على الأنترنيت أو ما هو متوفّر لدى بعض المؤسّسات القائمة مثل المجامع اللغويّة ومكتب تنسيق التعريب والمكتبات ومراكز التوثيق الوطنيّة ودور النشر واتحادات الكتاب وجمعيات المترجمين والجامعات. ويمكن من خلال إنشاء بوّابة مفتوحة على شبكة الأنترنيت أن يتمّ تجميع المدوّنة المصطلحيّة وتبويبها. وتشتغل هذه البوّابة اعتمادا على محرّك بحث يتيح للمستعمل الوصول إلى ما تمّ تخزينه في قاعدة البيانات من أعمال أو ما هو منشور في مواقع أخرى. أي أنّها تعمل وفق نظامين متكاملين للبحث: نظام داخلي للبحث في الرصيد البيبليواغرفي المتوفّر، وهو رصيد يتضمّن مبدئيّا الأعمال المصطلحيّة المحوسبة من معاجم إلكترونيّة أو كتب ومقالات منشورة على الشبكة وسيكون هذا النظام قابلا للإضافة والتوسّع عن طريق نشر الأعمال الجديدة أو بواسطة إدخال الأعمال القديمة غير المحوسبة. ونظام خارجي يعمل عن طريق الرّوابط التي تساعد المستعمل على متابعة ما يستجدّ في المجال المصطلحي في جميع مراكز البحث ودور النشر والبنوك المصطلحيّة والمجلاّت المختصّة والجامعات من أعمال أو مشاريع بحث.

ووفقا لهذا التصوّر فإنّ قاعدة البيانات التي تعتمد عليها المكتبة المصطلحيّة تتألّف من مجموعة من المداخل تساعد الباحث على الاستفادة السريعة من المخزون المصطلحي على النحو المبين في الصورة التالية:

٢٩ - عبد اللطيف عبيد، المرصد المصطلحي أداة لتطوير المصطلح العربيّ وإشاعته، ورقة ألقيت ضمن مؤتمر التعريب الحادي عشر، أكتوبر ٢٠٠٨.

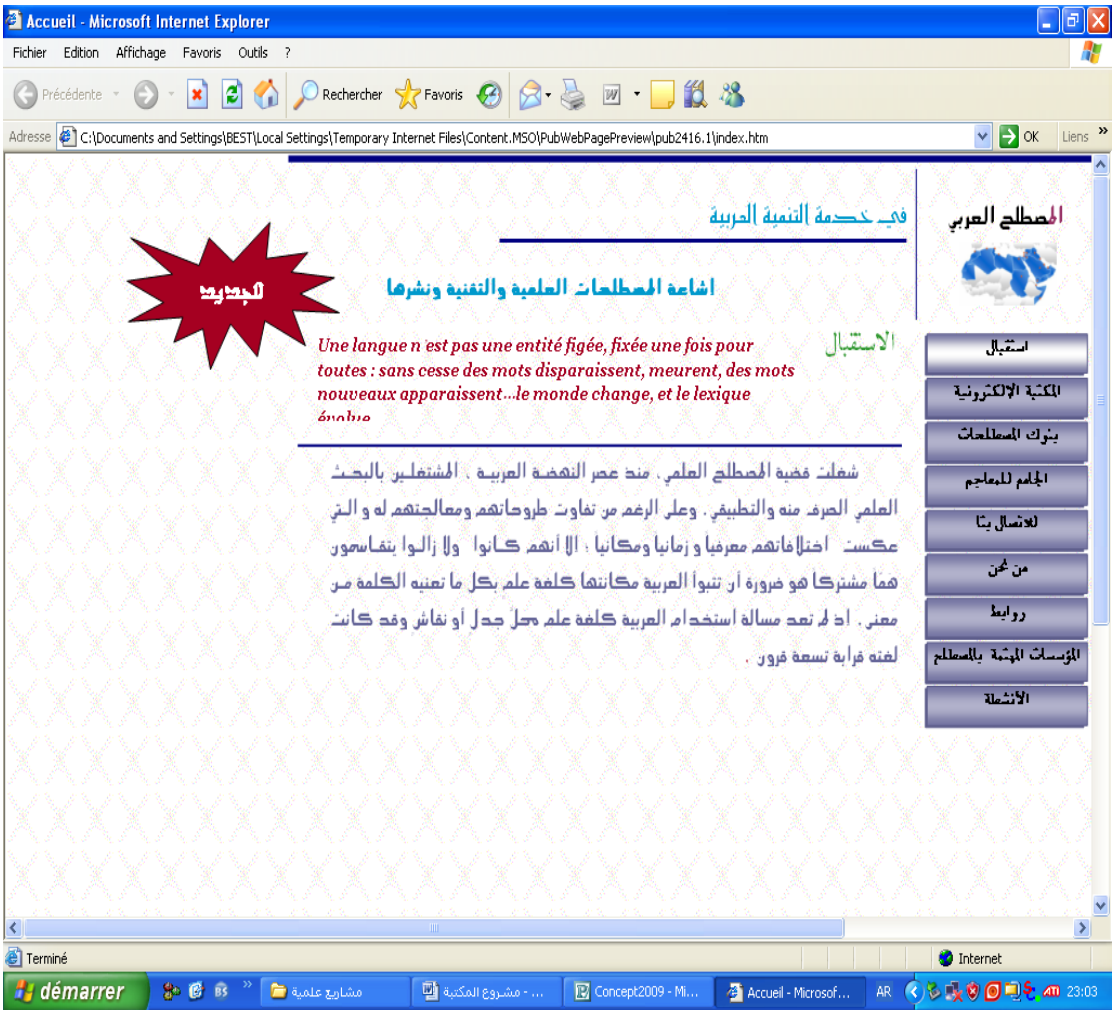

وتتضمن هذه الواجهة، كما هو مبين، مجموعة من الأيقونات تفضي بالمتصفح إلى الدخول إلى المعطيات المصطلحية المخزنة في قاعدة البيانات حسب التصنيف التالي:

١- بيليوغرافيا الدراسات المصطلحيّة: ويتمّ فيها جمع الأعمال المصطلحية وفق معايير مختلفة يمكن أن تتعلق بتواريخ النشر أو بالمواضيع أو بالترتيب الألفبائي أو حسب المؤلفين. فهذا التصنيف من شأنه أن يساعد الباحثين ويسهّل لهم معرفة الرصيد السابق للاستفادة منه والبناء عليه.

٢- الجامع للمعاجم المختصّة: ويخصّص هذا المدخل لجمع المعاجم المختصّة وتبويبها بحسب مجالات الاختصاص.

٣- المصطلحيون العرب: يتمّ فيه التعريف بأهل الاختصاص وذكر أعمالهم وإبراز مجهوداتهم في المجال المصطلحي.

٤- المستجدّات: في هذا الركن تتمّ متابعة ما يجدّ في المجال المصطلحي من أعمال وبحوث ليكون المهتمون بالمجال على علم بما يجري فيه، فيسهل ذلك التنسيق بينهم، ويتيح لكل من يروم البحث في هذا المجال معرفة ما يستجدّ من أعمال للاستفادة منها.

٥- النشر: لا بدّ أن يكون للمكتبة المصطلحية دور في نشر الأعمال الجديدة، وتتيح للباحثين أيسر السبل للوصول إلى الجمهور، ويعدّ النشر الإلكتروني من الوسائل الفعّالة لتحقيق هذه الغاية.

٦- الروابط: لمّا كانت شبكة الإنترنيت تزخر بمواقع كثيرة تهتمّ بالمصطلح وتشارك في صياغته وترويجه فمن المفيد تجميع روابط هذه المواقع وتبويبها بالكيفية التي تسمح للمستخدم بسرعة الوصول إليها والاستفادة منها.

٧- الندوات والمؤتمرات: تتابع المكتبة المصطلحية الندوات والمؤتمرات التي يتمّ الإعلان عنها في الجامعات والمنظمات العربية وتساعد على نشر إعلاناتها والتعريف بها لتوفّر للباحثين فرصة الاطلاع عليها ومتابعتها والمشاركة فيها، كما يحسن أن تسهر المكتبة على نشر ما تفضي إليه المؤتمرات من نتائج وتوصيات، فذلك من شأنه أن يساعد على صياغة سياسة مصطلحية تنطلق من الواقع وتستنير بما تصل إليه مجهودات أهل الاختصاص.

٨- المراجع الأجنبيّة: لا بدّ أن تعتني المكتبة المصطلحية بتجميع المراجع الأجنبيّة ذات الصلة لتساعد الباحثين على الوصول إليها والاستعانة بها في بحوثهم وأعمالهم المصطلحية.

وينبغي الإشارة إلى أن الخدمة المصطلحية المباشرة التي تقدّمها المكتبة من خلال ركن "الجامع للمعاجم المختصّة" تتيح للمستعمل إمكانية البحث عن المصطلح الواحد بثلاث لغات هي العربية والفرنسية والإنجليزية وتمكّنه من البحث في معجم واحد أو في مجموعة من المعاجم في نفس الوقت على النحو التالي:

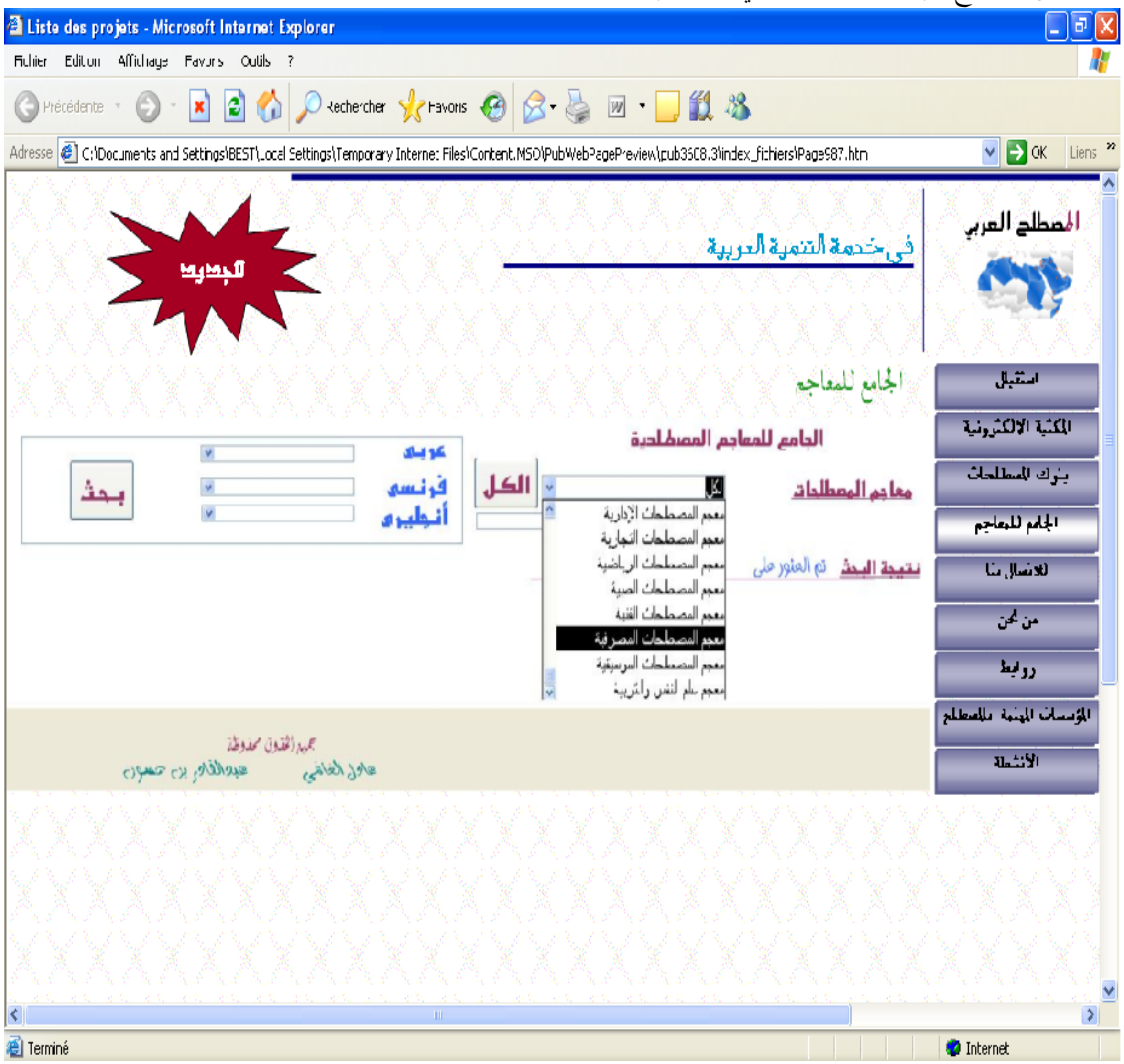

يتّضح من هذه الصورة أنّ "الجامع للمعاجم" يعمل وفق نظام مرن، فبإمكان المستخدم أن يبدأ بحثه بتسجيل المصطلح المراد بلغة من اللغات الثلاث، وبذلك يعمل الباحث على تتبع المصطلح في معاجم مختلفة إذا اختار أيقونة "الكلّ" الظاهرة في الواجهة والتي تتيح له خاصية البحث الشامل. أمّا إذا أراد تحديد مجال بحثه فبإمكانه أن يختار من قائمة المعاجم معجما محدّدا فيصبح البحث بذلك موجّها ومحدّد النطاق. وما من شكّ في أنّ أهمّية هذه الخاصية المميزة للبحث في المعاجم المتخصّصة تكمن في مراعاة ما يوجد من تقاطعات بين الاختصاصات في استخدام مصطلحات واحدة بمفاهيم مختلفة، وهو ما يستوجب المقارنة وتبيّن أوجه الاختلاف.

أمّا في الجانب المخصّص لبيبلوغرافيا الدراسات المصطلحيّة فسيكون بإمكان المستخدم الوصول إلى الرصيد الذي تحتويه المكتبة مبوّبا تبويبا داخليا يميّز بين الأعمال النظرية والأعمال التطبيقية وبين الكتب والبحوث والمقالات والمعاجم والموسوعات على النحو التالي:

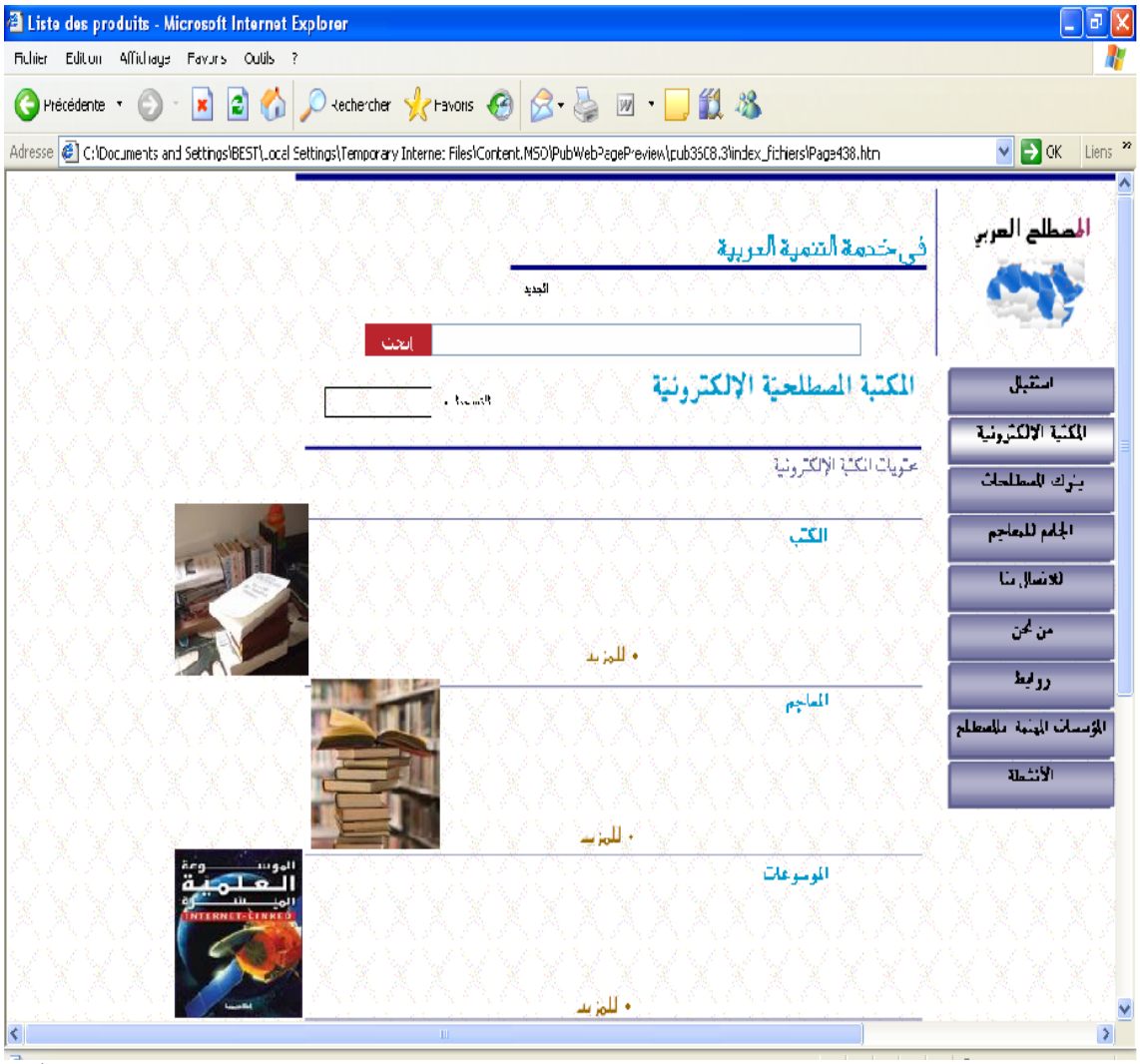

يتبيّن من خلال هذه الواجهة أنّ المكتبة المصطلحية الرقمية لا تكتفي بتقديم الخدمات المصطلحية المباشرة التي تقتصر على التعريف بالمصطلح وتقديم مقابلاته باللغات الأجنبية بالاعتماد على المعاجم المتخصّصة، بل توفّر فضلا عن ذلك رصيدا ببليوغرافيا موسّعا يتألّف من الكتب والموسوعات والأبحاث النظرية التي لها علاقة بالشأن المصطلحي. وهذا يعني أنّ المكتبة المصطلحية وقع تصميمها لتلبي جميع الاحتياجات التي تختلف وتتفاوت من الاحتياج البسيط الذي يتوقف عند معرفة مصطلح محدّد إلى الاحتياجات الكبرى للباحثين والمتخصصين في الشأن المصطلحي، إذ توفّر لهم بوابة المكتبة الرقمية سرعة النفاذ إلى المدوّنة المصطلحية وتمكّنهم من متابعة ما يطرأ من جديد في مجال اختصاصهم.

يبدو مشروع المكتبة المصطلحيّة الذي نقترحه على النحو الذي شرحنا بعض جوانبه مشروعا قابلا للتنفيذ وآلية تساعد على الاستفادة من الرصيد الضخم الذي أنجزته الحركة المصطلحية العربيّة على امتداد قرنين من الزمن، ولعلّه إضافة إلى كلّ ذلك يمكن أن يلبّي بعض التطلّعات التي أشار إليها أهل الاختصاص من المصطلحيين العرب على نحو ما دعا إليه عبد اللطيف عبيد في قوله: "يحتاج العمل المصطلحي والمعجمي في الوطن العربي – وخاصّة في أيّامنا هذه...- إلى تعبئة موارده اللغويّة والبشريّة، وإلى دعم بنيته التحتيّة العلميّة والمؤسّسيّة، وإلى إنشاء مؤسّسات أو أجهزة أو آليات عصريّة جديدة تستجيب للحاجات الطارئة والتغيّرات الحاصلة."(٣٠)

٢- إدارة المصطلح

إدارة المصطلح هو مشروع يكمّل مشروع المكتبة المصطلحية ويعضده، ووجه التكامل بينهما أنّ المكتبة المصطلحية تتيح لنا إمكانية تجميع المخزون المصطلحي وتبويبه وتيسير الاستفادة منه، أمّا إدارة المصطلح فترمي إلى استشراف المستقبل وتهدف إلى وضع استراتيجية عمل موحّدة بإمكانها أن تقود إلى إحكام التنسيق وتوحيد المصطلحات وتسهيل دورانها في واقع الاستعمال اليومي للغة العربيّة.

ولا بدّ لنا قبل التعرّض إلى الطرق المثلى لإدارة شؤون المصطلح أن نقف أوّلا عند هذا المفهوم فقد وجدنا من الدارسين من استخدمه ودعا إليه ونذكر من بينهم محمّد زكي خضر الذي عرّف إدارة المصطلحات بأنّها "عمليّة تشمل عددا من الأنشطة التي تتراوح بين جمع المصطلحات أو استحداثها أو التأكّد منها، وتصنيفها وتخزينها

٣٠ - عبد اللطيف عبيد، المرصد المصطلحي أداة لتطوير المصطلح العربي وإشاعته، ص١.

واسترجاعها وتبادلها"[٣١] ويكون ذلك بالاعتماد على برمجيات حديثة والتعويل على موظّفين متخصّصين في قواعد البيانات وآخرين في وضع المصطلحات وتقييسها. ولإدارة المصطلحات، حسب المؤلّف، أبعاد دولية فهي تعتمد للتنسيق بن مجموعات ولجان مصطلحية موزّعة على بلدان مختلفة.

إنّ فكرة إدارة المصطلح تبدو لنا مهمّة وضروريّة إذا ما أردنا إصلاح أوضاع اللغة العربيّة في واقعنا المعاصر باتّباع سياسة مصطلحيّة ترمي إلى تجاوز نقائص المراحل السابقة وتعمل على متابعة الواقع المصطلحي عن كثب وتتدخّل فيه وتوجّهه وفق أهداف مرسومة. ومن المؤكّد أنّ تحقيق إدارة جيّدة لشؤون المصطلحات تستدعي وضع خطّة عمل تتسم بالإحكام والمرونة والفاعلية حتّى تتمكّن من مسايرة النسق السريع لظهور المصطلحات وانتشارها. ويوضّح الرسم التالي الهيكل التنظيمي الذي يمكن لمركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية اعتماده لإدارة المصطلحات:

٣١ - محمد زكي خضر، خطّة مرجعيّة لمشروع مرصد اللغة العربيّة، اللسان العربي، عدد ٦٦،٢٠١١ ، ص ١٤٩.

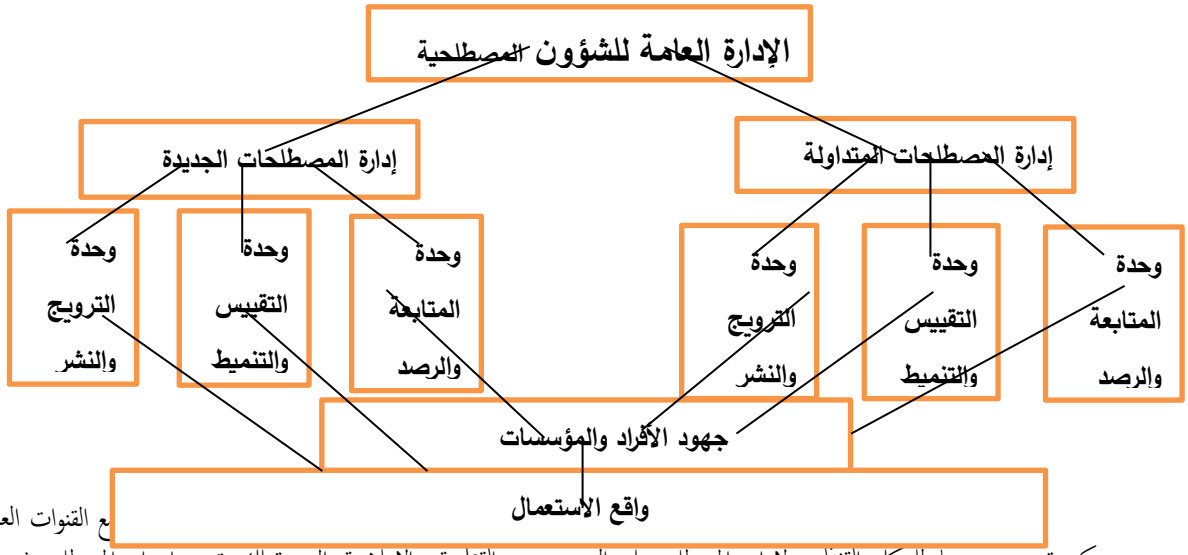

يمكن تسويغ تصوّرنا للهيكل التنظيمي لإدارة المصطلح على النحو الذي يجسّده الرسم السابق بالاعتماد على الاعتبارات التالية:

- تحتاج إدارة المصطلحات إلى إدارة مركزية موحّدة، تستطيع تجاوز عقبات التنوّع والاختلاف، وتتمكّن من إقرار مصطلحات دقيقة وموحّدة، وهو ما يدعو إلى وجود إدارة عامّة قادرة على القيام بهذه المهمّة. ويبدو لنا أنّ مجلس أمناء مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية مميّأ بطبيعته للقيام بهذه المهمّة لأنّ الأعضاء المنتمين إليه من أهل الاختصاص ويمثّلون مختلف البلدان العربيّة، ويمكن على هذا الأساس أن تضاف إلى المهام المناطة بعهدتهم حسب القانون المنظم للمركز مهمّة إدارة شؤون المصطلحات، وهي، في اعتقادنا، مهمّة جليلة ويمكن أن تكون أداة فعّالة لخدمة اللغة العربيّة وتحقيق الهدف الأسمى الذي بعث المركز من أجله.

- لا بدّ أن تتوزّع إدارة شؤون المصطلحات على محورين متناظرين يختصّ كلّ منهما بإدارة متفرّعة له، ولذلك فكّرنا في ضرورة الفصل بين قضايا المصطلحات المتداولة وقضايا المصطلحات الجديدة، فللمصطلحات المستخدمة قضاياها المتّصلة باختلاف الترجمة أو عدم دقّة المفهوم أو عدم وجود المقابل العربي الملائم أو التداخل بين حقول معرفيّة مختلفة ممّا يستوجب التدقيق وإعادة النظر، أمّا المصطلحات الجديدة فهي تطرح قضايا مختلفة تتعلّق بترجمتها واختيار الكلمات المناسبة لها وإخضاعها للشروط التي تجعلها مقبولة ونهائية.

- يتطلب الاشتغال على حقلي المصطلحات المتداولة والجديدة توزيع المهام بين ثلاث وحدات أساسية في كلّ حقل تعكف كلّ وحدة على القيام بمرحلة ضرورية من مراحل العمل المصطلحي، إذ تنطلق من عملية الرصد والمتابعة التي تعنى بجمع المادة المصطلحية التي ينبغي الاشتغال عليها وتبويبها وحصر القضايا المتعلّقة بها لمعالجتها واستنباط حلولها، ثمّ تأتي بعد ذلك مرحلة التقييس والتنميط التي ستعمل على إخضاع المصطلح المتداول أو الجديد للمعايير الفنية حتّى يكون مصطلحا دقيقا وقابلا للاستعمال، وبعد الفراغ من هذه المرحلة تتولّى

ع القنوات العلمية والتعليمية والإعلامية التي تمتلك قدرة إجراء المصطلح في واقع الاستعمال اليومي. ومن المؤكّد أنّ تقسيم العمل على هذا النحو من شأنه أن يخفّف أعباء العمل المصطلحي ويجعل إدارته تتمّ على نحو فعّال ممّا يضمن تحقيق النتائج المعتبرة في أوقات قصيرة.

- لن تتأسّس إدارة المصطلحات على فراغ ولن يكون عملها مجرّدا ومعزولا عن الواقع فهي ستتولى الإشراف على جهود الأفراد والمؤسسات العاملة في المجال المصطلحي لتحاول استثمارها والاستفادة من النتائج التي تحقّقها بتحويلها إلى مكتسبات يتمّ الانطلاق منها والبناء عليها، كما ينبغي أن يكون واقع الاستعمال اليومي للغة العربية هو المنطلق والغاية، فالقضايا التي سينشغل المصطلحيون بدراستها ليست قضايا نظرية مجرّدة بل هي مستمدّة ممّا يقع رصده في واقع الاستعمال اليومي كما أنّ الحلول المقترحة ينبغي أن لا تبقى في بطون الكتب والمقالات وإنّما تجد طريقها للانتشار في الواقع والتأثير فيه.

توضّح لنا الاعتبارات السابقة الفلسفة العامّة التي يمكن أن تنبني عليها إدارة المصطلحات وتدلّنا، في الوقت نفسه، على الآليات التنفيذية التي من شأنها أن تجعل إدارة المصطلحات ممارسة حقيقية وملموسة حتّى لا يبقى تنسيق الجهود وتوحيد المصطلحات مجرّد شعارات ندعو إليها دون أن نجد طريقا إلى تجسيدها. ولا يفوتنا في هذا السياق الإشارة إلى أنّ إدارة الشأن المصطلحي لا يمكن أن تكون إلاّ عن طريق أهل الاختصاص، وهذا يستوجب أن تتشكّل لجان مختلفة ينتمي أعضاء كلّ لجنة منها إلى مجال علمي محدّد ويقع اختيارهم على أساس معايير علمية تضمن أن يكونوا ملمّين بقضايا المصطلحات في مجال اختصاصهم وأن تكون لهم القدرة على معالجة تلك القضايا وإيجاد الحلول المناسبة لها بالاستئناس بآراء المختصين في اللغة العربية. ومن المفترض أن ينكبّ أعضاء كلّ لجنة على مجالهم العلمي وأن يعملوا بالتنسيق مع اللجان الأخرى مراعاة للتقاطعات المعرفية وما تنتجه من مصطلحات عابرة للتخصّصات العلمية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنّ أعمال اللجان المصطلحية المشكلة في مختلف الاختصاصات ينبغي أن تكون خاضعة لسياسة موحّدة تستند إلى رؤية واقعية تنطلق من معاينة واقع استعمالات المصطلح في الحياة اليومية وترصد المشكلات المطروحة وتقف على الحاجات الملحّة ثمّ ترتّبها حسب الأولويات، ومن المأمول على هذا الأساس أن تتمكّن كلّ لجنة من لجان الرصد والمتابعة من إعداد برنامج عمل سنويّ في اختصاصها يتضمّن أهمّ المصطلحات المستخدمة التي تحتاج إلى تدقيق وضبط أو المصطلحات الجديدة التي ينبغي البحث عن مقابلات لها، ثمّ يكون هذا البرنامج بعد ذلك موضوعا تشتغل عليه لجان التقييس والتنميط لمدّة سنة كاملة تتوّج بإعداد قائمة من المصطلحات الدقيقة المستجيبة للمعايير اللغوية والقابلة للفهم والاستعمال، وإذا فرغت لجان التقييس من إعداد المصطلحات المطلوبة يأتي بعد ذلك دور لجان الترويج والنشر لتعمل على إيجاد المنافذ لإجراء هذه المصطلحات في التواصل اليومي، ولهذا الدور أهميّة قصوى لأنّه سيجسّد المجهودات المبذولة ويجعلها تحقّق أهدافها القصوى في خدمة اللغة العربية وجعلها لغة تواصلية مواكبة للعصر، ولا شكّ في أنّ القيام بهذه المهمّة يستدعي من القائمين بها التدخّل في ثلاثة مجالات تعدّ بمثابة السوق التي تروّج فيها المادّة المصطلحية، وهذه المجالات هي مجال البحث والتأليف ومجال التعليم ومجال الإعلام.

إنّ ربط العمل المصطلحي بهذه المجالات كفيل، في اعتقادنا، بتضييق الفجوة بين أهل الاختصاص ومستعملي اللغة. فما يتداوله الناس من مصطلحات قديمة أو ما يروج بينهم من مصطلحات جديدة إنّما يكون منطلق استعمالها في كتابات الباحثين وفي الدروس وفي البرامج التي تبثّها وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، ولذلك على المصطلحيين أن يستهدفوا هذه المجالات ويتوجّهوا إليها بإنتاجهم، وعليهم أن يحاولوا جعل الاهتمام بالمصطلح الدقيق والموحّد والعمل على ترويجه وإدخاله إلى الخطاب الشفوي والمكتوب أولوية من أوليات الناشطين فيها. ويمكن تحقيق هذه الغاية بوسائل وآليات مختلفة، لعلّ من أهمّها توفير قواعد بيانات مصطلحية ميسّرة تتيح للراغب معرفة المصطلح الدقيق والموحّد دون عناء في البحث أو إغراق في التفاصيل، وممّا يمكن أن يساعد أيضا على نشر المصطلحات وترويجها تنظيم دورات تدريبية للمختصين والباحثين والعاملين في حقل الإعلام تستهدف إرشادهم إلى السبل التي من شأنها مساعدتهم على معرفة المصطلح المطلوب وترمي، في الوقت نفسه، إلى إكسابهم مهارات استخدام المصطلح ونشره، وبالإضافة إلى كلّ هذا فإنّه بات من الضروري التفكير في جعل موضوع المصطلح والترجمة تخصّصا علميا يدرّس في الجامعات لتخريج مصطلحيين متخصّصين تكون لهم معرفة واسعة بقضايا المصطلح وبمقاييسه وقدرة فائقة على توليد المصطلحات وتجديدها وإدراجها في اللغة الجارية.

النتائج والتوصيات

لقد قادنا البحث في تاريخ الحركة المصطلحيّة العربيّة في القرنين السابقين إلى نتيجتين بارزتين:

١- **النتيجة الأولى** أنّ الحركة المصطلحية العربية قد أنجزت الكثير ممّا هو مطلوب منها، فاستطاعت بفضل مجهودات الأفراد وإمكانات الهياكل والمؤسّسات المعنية تلبية حاجات اللّغة العربيّة من المصطلحات والألفاظ الفنيّة لتواكب تطوّر العلوم وتجدّد المعارف. ولئن كانت الجهود المصطلحية الفردية أو الجماعية قد تواصلت ولم تتوقّف فإنّ من أهمّ العوائق التي صادفتها قضايا التنسيق وتوحيد المصطلحات، وقد ظهرت، كما سبق أن بيّنا، مؤسسات عملت جاهدة على مواجهة القضايا وتذليل الصعوبات، وحرصت هذه المؤسسات على الاستفادة ممّا أتاحه التطوّر التكنولوجي من وسائل جديدة تساعد على ربح الجهد والوقت، فكان لذلك نتائج معتبرة تجلّت في ظهور بنوك مصطلحية رقمية ساعدت على تجميع المادة وتسهيل عملية نشرها.

٢- **والنتيجة الثانية** أنّه رغم كلّ المجهودات المبذولة فقد لاحظنا أنّ العمل المصطلحي العربي مازال في حاجة إلى مزيد من التنسيق والإحكام واستنباط الوسائل المساعدة على مجاراة واقع الاستعمال اللغوي والتأثير فيه، لذلك قدّرنا أنّه بات من الضروري أن تتعاضد المؤسسات والمراكز العلمية وتتّجه نحو استراتجية عمل موحّدة يكون محورها الأساسي التصرّف في المادة المصطلحية وإدارتها على نحو فعّال يستهدف تجميع جهود المصطلحيين وتنسيقها حتى لا تبقى معزولة ومتناثرة ويرمي، في الوقت نفسه، إلى مواجهة التدفّق المصطلحي المتواصل في الحاضر والمستقبل بسياسة محكمة تتولّى إدارة الشأن المصطلحي وتتصرّف في موارده القديمة والجديدة.

من هذا المنطلق عملنا على بلورة مشروع لتنسيق الجهود المصطلحية، وقدّرنا أنّ مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربيّة مؤهّل لتنفيذه والقيام به بالنظر إلى اختصاصه وتوجّهاته والأهداف التي يرمي إلى إنجازها، ويتألّف المشروع من مقترحين متكاملين:

١- **المقترح الأوّل** يتمثّل في بعث مكتبة مصطلحية عربية تكون مهمّتها تجميع المدوّنة المصطلحية وتبويبها وجعلها متاحة للمستخدمين، وهذا من شأنه أن يوفّر للمختصين وغير المختصين خدمات جليلة، كما أنّه سيؤدّي بالضرورة إلى إحداث تطوّر نوعي في العمل المصطلحي بنقله من التشتّت والتراكم إلى الإضافة والتقدم باعتبار أنّ أعمال اللاّحقين لا يمكن أن تضيف إلاّ إذا انطلقت من مجهودات السابقين.

٢- **المقترح الثاني** يرمي إلى بعث إدارة تعنى بشؤون المصطلح وتسهر على معالجة قضاياه، ويمكن لهذه الإدارة إن وجدت أن تكون إطارا لتنفيذ سياسة مصطلحية مدروسة تعتمد استراتيجية واضحة وتوظّف الإمكانيات البشرية والماديّة المتاحة توظيفا محكما يمكن أن ينقل العمل المصطلحي من الارتجال والاعتباطية إلى التخطيط والتنظيم ومن ردّ الفعل إلى الفعل. وممّا يدعو إلى تنفيذ هذا المقترح أنّ الواقع المصطلحي يبدو لنا عند المعاينة واقعا معقّدا ومتشابكا تعدّدت

قضاياه وتنوّعت إشكالياته فلا يمكن معالجته وتغييره إلاّ على أساس عمل جماعي موجّه يقوم على التخطيط وتوزيع الأدوار ويتّبع سياسة واقعية تنطلق من رصد الحاجات المصطلحية من الخطاب المتداول وتبحث عن الحلول الملائمة وتتابع التنفيذ.

إنّ المشروع الذي نقترحه بجانبيه: المتعلّق منها ببعث المكتبة الرقمية المصطلحية، والمتّصل بإنشاء إدارة تعنى بشؤون المصطلح يبشّر - إن هو وجد طريقه إلى التنفيذ - بتحقيق نتائج كبرى يمكن أن تساعد إلى حدّ كبير في خدمة اللغة العربية وتطويعها لتكون لغة تواصلية تستجيب لمتطلبات العصر ولا تعجز عن مواكبة ما يطرأ عليه من تسميات جديدة، ومن أهمّ النتائج المرتقبة نذكر:

١- جمع المخزون المصطلحي وتهذيبه وتبويبه وتهيئته للاستعمال بالإسهام في نشره والتعريف به وإخراجه من وضع المخزون المهمل المنقطع عن الواقع إلى مادة حيّة تستثمر في التواصل، ويكون لها تأثير مباشر في حياة الناس وفي سلامة اللغة العربية.

٢- توفير بنية تحتية لعمل مصطلحي جادّ ومتواصل، وهو ما من شأنه أن يساعد على تذليل الصعوبات وتهيئة أرضية ملائمة لعمل عربي مشترك تتوفّر فيه الوسائل والأدوات الضرورية التي يحتاجها المصطلحيون لتنسيق مجهوداتهم واستيعابها في إطار جامع.

٣- بناء رؤية عربيّة مشتركة تساعد على وضع سياسة مصطلحية متجانسة تتّسم بالواقعية في منطلقاتها وأهدافها، وترمي إلى أن تكون فعّالة في أسلوبها ومنهج عملها، وتتوخّى سبل العمل المؤسساتي المنظّم الذي تتحقّق له أوفر شروط النجاح والاستمرارية.

ولئن كانت هذه الأهداف في هذا الطور مجرّد طموحات فإنّها يمكن أن تتحوّل إلى واقع ملموس إذا ما وجدت المقترحات المذكورة طريقها إلى التنفيذ، ويبدو لنا أنّ مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية إذا ما أراد مناقشة هذا المشروع قبل تبنّيه فإنّ أفضل طريقة لذلك هي عقد مؤتمر يدعى إليه أهل الاختصاص لتدارس أفضل السبل لتنسيق الجهود المصطلحية، وتناقش فيه المشاريع المقترحة في هذا الصدد ومن بينها المقترحات التي تضمّنها هذا المشروع، ومن المؤكّد أنّ البحوث التي ستقدّم في هذا المؤتمر ستثري مقترحاتنا وتعمّقها وتضيف إليها من الآراء والتوصيات ما يمكن أن يدعّم هذا المشروع ويثريه ويوضّح السبل المؤدية إلى تنفيذه.

وممّا عزّز ثقتنا في واقعية هذا المشروع وقابليته للتنفيذ أنّنا بعد الفراغ من إنجازه وأثناء تنقيحه وإعداده للنشر علمنا من الأخبار المنشورة على موقع مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية أنّ المركز قد انضم إلى اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية بوصفه ممثلا للمملكة العربية السعودية. وقد أكّد لنا هذا الخبر أنّ المقترحات التي تضمنها مشروعنا تتلاءم تماما مع سياسة المركز وتوجّهاته الكبرى التي ترمي إلى ترسيخ العمل المشترك والسعي إلى تنسيق الجهود وتوحيدها من أجل خدمة اللغة العربية بأساليب عصرية وقدرات عالية تستجيب لتحديات العصر وتنهض برهانات المستقبل.

قائمة المراجع

- **أتيم، أحمد محمّد**،" (١٩٨٥م)، *اهتمامات المنظمة العربيّة للمواصفات والمقاييس وأنشطتها"* ، ضمن ندوة إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي، تونس.
- **البودي، مصطفى**، (٢٠٠٠م)، "*بنوك المعطيات وتقنيات الاتصال المتطوّرة*"، اللسان العربي، (ع ٤٩).
- **الحاج صالح، عبد الرحمان**، (١٩٩٩م)، "*ورقة حول مشروع الذخيرة اللغوية*" ، اللسان العربي. (ع ٤٧).
- **الحاج يوسف، ابراهيم**،(٢٠٠٢م) ، *دور المجامع اللغوية في التعريب*، طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية،.
- **حسني، سماعنه**، جواد، (٢٠٠٠م)، "*المصطلحية العربية بين القديم والحديث(مشروع قراءة)*" ، اللسان العربي، (ع ٤٩).
- **الحمزاوي، محمّد رشاد**، (١٩٨٨م)، *مجمع اللغة العربيّة في دمشق*، تونس: دار التركي.
  - *أعمال مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة*، (١٩٨٨م)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
  - *المنهجيّة العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها*، (١٩٨٦م)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- **خضر، محمّد زكي**، (٢٠١١م)، "*خطّة مرجعيّة لمشروع مرصد اللغة العربيّة*" ، *اللسان العربي*، (ع ٦٦).
- **الرافعي، عبد الرحمان** ، (١٩٨٩م) عصر محمّد علي، القاهرة: دار المعارف، ط ٥.
- **الزركان، محمّد علي**، (١٩٩٨م)، *الجهود اللغويّة في المصطلح العلميّ الحديث*، منشورات اتحاد الكتّاب العرب.
- **زيدان، جرجي**، (١٩٥٧م)، *تاريخ آداب اللغة العربيّة*، ج٤، القاهرة: دار الهلال،.
- **سارّة، قاسم طه، (١٩٨٩م)**، *التعريب جهود وآفاق*، دمشق: دار الهجرة.
- **شحلان، أحمد**، (١٩٩٧م)، "*جهود مكتب تنسيق التعريب في قضايا اللغة العربية والتعريب خلال ثلاثين سنة*" ، اللسان العربي، (ع٤٤).
- **الشهابي، مصطفى**، (١٩٦٥م) *المصطلحات العلميّة في اللغة العربيّة بين القديم والحديث*، ط٢/ المجمع العلمي العربي بدمشق.
- **الشيال، جمال الدين**، (١٩٥١م)، *تاريخ الترجمة والحركة الثقافة في عصر محمّد علي*، القاهرة: دار الفكر العربي.
- **الصيادي، محمّد المنجي**، (١٩٨٠م)، *التعريب وتنسيقه في الوطن العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- **صيني، محمود إسماعيل**، (١٩٩٩م)، "*بنوك المصطلحات الآلية (بنوك المعطيات المصطلحية)*" ، اللسان العربي، (ع ٤٨).
- **ضيف، شوقي**، (١٩٨١م)، *مجمع اللغة العربيّة في خمسين عاما*، القاهرة: مجمع اللغة العربيّة.
- **طوسون، عمر**، (١٩٩٠م) البعثات العلمية في عهد محمّد علي، القاهرة: الخضيري للطباعة.

- **عبيد، عبد اللطيف،** (٢٠٠٨م)، *المرصد المصطلحي أداة لتطوير المصطلح العربيّ وإشاعته*، ورقة ضمن وقائع مؤتمر التعريب الحادي عشر، أكتوبر ٢٠٠٨، منشورة في الأنترنيت على الموقع: www.majma.org
- **مدكور، ابراهيم ،** اتحاد المجامع اللغوية العربية في خمس عشرة سنة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، د - ت،
- **المسعودي، ليلى،** (١٩٨٥م)،" *قاعدة المعطيات المعجمية: المعربي*" ، اللسان العربي، (ع٢٥).
- **كحالة، عمر رضا،** (١٩٧٢م)، *الألفاظ المعرّبة والموضوعة الواردة في السنوات العشر الأولى من مجلّة المجمع العلمي بدمشق*، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.
- **المراكشي، زهير،** (١٩٨٦م)، " *التقييس الصناعي وعلاقته بالتقييس المصطلحي*"، ضمن وقائع ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا، تونس.

Dr. Abdelkader Mohamed al Hassoun

Abstract

We believe that King Abdullah Center for the Promotion of Arabic, which was founded in 1429 Hijri, is a highly qualified institution which can fulfill such a role. In its founding statement, the center has set the following major objectives :

•Preserving the vitality of the Arabic language ؛

•Establishing a favorable environment for the expansion and implementation of Arabic ؛

•Providing scientific, linguistic and literary terminology including its unification and implementation

It is within these avowed objectives that the present project is grounded. It is meant to illustrate and activate these goals by transforming them from mere wishes and aspirations into tangible reality .

The proposed project is based on theoretical and applied research. We will start by anchoring it in its theoretical precepts and foundations. Then, we will collect, describe and divide the available terminological corpora into their various domains. Next, we will demonstrate the way it can be integrated and transformed into a terminological asset/database. This operation will take into account not only the practicality and usefulness of these terminological items but also their sensitivity to progress and change as well as their correspondence with the latest terminological developments in the targeted domains. We believe that this project will contribute to the terminological vitality of Arabic, its use in communication and its openness to the current information age and the proliferation of terminology.

Key words: The term – Specialized dictionaries – Terminology Library – Term management